وزارة التعيلم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر
دراسة تحليلية لفترة"2016-2020"

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- بوالجاج نجلاء
- شبيرة إناس

إشراف الاستاذة:

- بوريدح صورايا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ: بلال بوبلوطة	جامعة جيجل	رئيسا
الاستاذة : صورايا بوريدح	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الاستاذ:خير الدين بومحروق	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية2020-2021

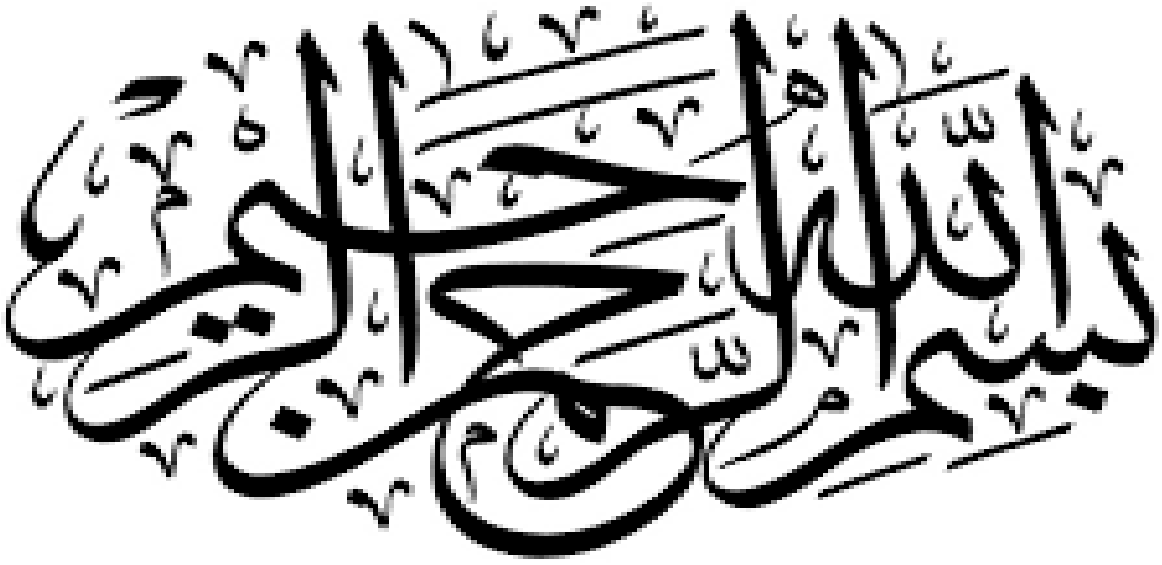
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر عرفان

تبارك الله ذو الجلال والاكراموالذي وهبنا نعمة العقل ووفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله جلى وعلى

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر الى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في انجاز هاته المذكرة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة "بوريدح صورايا" التي لم تبخل علينا بنصائحها وارشاداتها، من خلال إشرافها على عملنا خطوة بخطوة، وبكل جدية وتفاني،

فبارك الله فيها وجزاها خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر الخالص الى كل من:

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية على مجهوداتهم المقدمة طيلة مشوارنا الدراسي

شكرا جزيلا

عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عمال المكتبة وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الاهداء

الى من كانت سببا لوجودي... الى من وضعت الجنة تحت أقدامها...

الى التي انحني اليها بكل إجلال وتقدير...

الى التي ارجوا أن أكون نلت رضاها... "**أمي الحبيبة**"

الى من أدين له بحياتي... إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي...

الى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام... "**أبي الغالي**"

الى سندي في الحياة اخي "حسام" حفظه الله عزوتي في الحياة... اخواتي العزيزات "أحلام، بسمة، شهيناز، منة، إلين"

الى من تمنيت أن تكون حاضرة معي ولكن قدر الله ومشاء فعل...

الى أغلى الأحباب التي فارقتنا باكرا... "جدتي الحبيبة" رحمها الله واكرم نزلها ووسع مدخلها...

الى رفيقات دربي والتي لا تحلوا حياتي دونهن صديقاتي الجميلات " هانيا، مونيا، رغدة، غادة، زينب، مريم، اسماء، سيرين"

الى جميع زملائي وزميلاتي... الى كل من همه وأسعده نجاحي...

اهدي ثمرة نجاحي..... "**نجلاء**"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على المصطفى صلى الله عليه وسلم

أما بعد: أود أن اهدي هذا العمل المتواضع الى من قال المولى عز وجل " وبالوالدين احسانا اما يبلغ عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما، واخفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الاسراء 23-24

ابي الغالي الذي كان دائما سندي الاول رمز تفائلي وقوتي

الى امي التي حملتني وهنا على وهن وغمرتني بحنانها ولم تنساني بدعائها امي الحنونة الغالية

الى اخي سندي في الحياة

ولكل من ساعدنا عن قريب او بعيد

ايناس

الملخص

الملخص :

مشكلة الدراسة بشكل رئيسي هو التعرف على تداعيات فيروس كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر ، وتم في البداية الإشارة إلى فيروس كورونا وبداية ظهوره مسببا هلعا في الأوساط الدولية ،حيث أدى إلى توقيف حركة الأشخاص وتراجع رهيب في حركة الملاحة ،ولقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي . وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن جائحة كورونا كان لها أثر سلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الإقتصادي بما فيها قطاع التجارة الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم التي إنتشر فيها الوباء ، على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر إقتصادها كثيرا بهذه الجائحة التي كشفت عن خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية القائم على الريع البترولي .

الكلمات المفتاحية : فيروس كورونا ، التجارة الخارجية ، الجزائر .

Absrtact :

The study's problem was mainly about indentifying the impact of the corona virus pandemic on the Algerian foreign trade .

At first we referred to the corona virus in the beginning of its appearance causing panic in the international circles , and it led to stopping the movement of people and a terrible decline in the traffic of commercial navigation .

the study used the descriptive analytical methodology .

The sudy produced several results :

The Covid-19 pandemic had a negative impact on most sectors especially the economic sector including the foreign trade sector , which was severely effected in all countries of the word in which the epidemic spread , similar to the Algerian state whose economy was effected greatly by the covid pandemic . Which revealed a clear defect in the structure of the the foreign trade based on oil rents .

Keywords : corona virus _ foreign trade _ algeria .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
.....	
كلمة الشكر	
.....	
الملخص	
.....	
فهرس المحتويات	
.....	
قائمة الجداول	**V**
.....	
قائمة الاشكال	**VII**
.....	
مقدمة	ا-ب-ج
.....	
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	
تمهيد	**4**
.....	
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**5**
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	**6-5**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	**6**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	**7**

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية 8

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية 9-8

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 10-9

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية 12-10

المبحث الثالث: السياسات التجارية و التجارة الخارجية..... 12

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها..... 13-12

المطلب الثاني: حماية التجارة الخارجية..... 16-14

المطلب الثالث: حرية التجارة الخارجية 17-16

المبحث الرابع:منظمة التجارة العالمية 17

المطلب الأول:نشأة منظمة التجارة العالمية 18-17

المطلب الثاني:تعريف منظمة التجارة العالمية 19-18

المطلب الثالث:أهداف منظمة التجارة العالمية 19

المطلب الرابع :الإنضمام للمنظمة والانسحاب منها..... 20-19

خلاصة الفصل 21

الفصل الثاني: مدخل لجائحة كورونا

تمهيد 22

المبحث الأول: مدخل لجائحة كورونا 23

المطلب الأول: مفهوم الجائحة 24-23

المطلب الثاني: تطورات جائحة كورونا 24

المطلب الثالث: تشخيص جائحة كورونا **25**

المبحث الثاني:البروتوكول الصحي **25**

المطلب الأول: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا **25-26**

المطلب الثاني:إجراءات وتدابير الإتحاد الاوروبي لمواجهة كورونا **26**

المطلب الثالث: إجراءات وتدابير مشتركة بين الدول **26-27**

المبحث الثالث:أثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية **27**

المطلب الأول:جائحة كورونا و نمو الاقتصاد العالمي **27-28**

المطلب الثاني:قطاع التجارة **28-29**

المطلب الثالث: جائحة كورونا والتضخم **29-30**

المبحث الرابع: تأثير كورونا على التجارة الخارجية لدى اقتصاديات بعض الدول **30**

المطلب الاول:تأثير كورونا على التجارة الخارجية للصين **30-31**

المطلب الثاني:تأثير كورونا على التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي **31**

المطلب الثالث:تأثير كورونا على التجارة العالمية **31**

خلاصة الفصل **32**

الفصل الثالث:دراسة تحليلية لتأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 2016-2020.

تمهيد **34**

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر **35**

المطلب الأول:التجارة الخارجية في ظل مرحلة التقييد	**36-35**
المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية للجزائر.....	**37-36**
المبحث الثاني:كورونا في الجزائر .	**38**
المطلب الأول: ظهور كورونا في الجزائر	**38**
المطلب الثاني:الإجراءات المتخدة لتصدي تفشي فيروس كورونا في الجزائر	**40-38**
المبحث الثالث: أثر كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر	**41**
المطلب الأول:الأثر على الميزان التجاري	**42-41**
المطلب الثاني: الأثر على الصادرات.....	**45-43**
المطلب الثالث:الأثر على الواردات	**52-46**
خلاصة الفصل	**53**
خاتمة	**55-54**
قائمة المصادر والمراجع	**59-57**
قائمة الملاحق	**68-61**

قائمة الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
1	معدلات النمو المحققة في النصف الأول من سنة 2020 لمجموعة من الدول.....	30
2	تغير صادرات السلع والخدمات لمجموعة من الدول خلال الربع الأول من سنة 2020.....	32
3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2020.	43
4	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2020.....	45
5	تطور صادرات حسب وحدات الاستخدام.....	46
6	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....	48
7	أهم الدول المصدرة إليها.....	49
8	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2016_2020.....	49
9	واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام.....	50
10	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....	51
11	أهم الدول المستوردة منها.....	55

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2017-2021.....	31
2	معدل التضخم لدول العربية حلال الفترة 2017-2020.....	32
3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2020	44
4	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2020.....	45
5	تطور الصادرات حسب وحدات الاستخدام.....	47
6	واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام.....	51
7	التوزيع الجغرافي للواردات لسنة 2018.....	52
8	التوزيع الجغرافي للواردات لسنة 2019.....	53
9	التوزيع الجغرافي للواردات لسنة 2020.....	54
10	أهم الدول المستوردة لسنة 2019.....	55
11	أهم الدول المستوردة لسنة 2020.....	56

المقدمة العامة

مرت التجارة الخارجية العالمية بتطورات كبيرة سايرت تطور الفكر الاقتصادي وتطور المجتمعات الاقتصادية وصولا إلى زمن الرأس مالية . هذه التطورات تخللها أزمات اقتصادية منها ما كان ظرفيا ومنها ما كان هيكليا ، أدت في نهاية المطاف إلى فتح الباب نحو وضع أسس نظام اقتصادي صلب مهيأ لهزات مثيلة ولعل ما زاد هده الأزمات بشدة هو عصر العولمة الذي نعيش فيه اليوم وحرية انتقال السلع ، الخدمات ، الأفكار ، الموارد البشرية . فأصبحت بذلك هده الأزمات العنيفة سريعة الانتشار و الانتقال من بلد نحو الآخر أو من منطقة نحو أخرى وذلك بفضل الانفتاح المالي والاقتصادي لدول العالم وسياسة التكتلات الإقليمية وعلاقة التأثير والتأثر بين مختلف الاقتصادية في العالم .

وظهر فيروس كورونا المستجد covid-19 أو يسميه البعض sars-2 في الصين وتحديدا في مدينة و وهان الصينية في شهر ديسمبر 2019 ، ثم بدأ الانتشار السريع ، الأمر الذي أدى بمنظمة الصحة العالمية إلى الإعلان أم هذا الوباء يصنف أنه جائحة ، فقد انتشر ليطال أكثر من 200 دولة ، خلال مدة زمنية قياسية مقدرة بخمسة أشهر . وهز فيروس كورونا اقتصاديات معظم دول العالم وأحدث أضرار بالاقتصاد العالم وذلك بسبب إجراء الإغلاق ووقف الأنشطة في القطاعين الحكومي والخاص بسبب الإجراءات المتخذة من أجل السيطرة على الوضع الوبائي الذي يتفاقم يوميا .

و الجزائر على غرار باقي الدول التي اتخذت جملة من التدابير الوقائية للحد من تفشي المرض، كغلق المحلات والمراكز التجارية، وزيادة الإنفاق الحكومي وتقليص الواردات.

على هذا الأساس قمنا بصياغة إشكالية دراستنا والتي نوردها في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر ؟ .

التساؤلات الفرعية :

- ما مفهوم التجارة الخارجية،وماهي النظريات المفسرة لها؟
- ماهي المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هي جائحة كورونا المستجد، وما الاجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة؟
- ما مدى تأثير فيروس كورونا على التجارة العالمية ؟
- ما هي الاجراءات المتخذة في الجزائر لتصدي الجائحة؟
- ما مدى تأثر التجارة الخارجية للجزائر بالجائحة ؟

فرضيات الدراسة :

_ فيروس كورونا المستجد هو شكل جديد من الفيروسات التاجية سريع الانتشار يصعب السيطرة على حركته عبر الحدود وبين القارات .

_تأثرت التجارة الجزائرية سلبا بسبب جائحة كورونا .

– حقق الميزان التجاري الجزائري عجزا بسبب الإغلاق العالمي وإيقاف الطيران وانخفاض أسعار البترول وقلت الطلب.

مبررات اختيار الموضوع:

تعتبر رغبتنا الشخصية في فهم أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر، من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع بالإضافة الى ذلك انعدام الدراسات التي عالجت الموضوع يشكل خاص ، ورغبة منا إثراء الساحة العلمية والأكاديمية بهذا الموضوع الذي هو موضوع الحدث.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الموضوع في أن هذه الأزمة تختلف عن سابقاتها من الأزمات التي مست الاقتصاد العالمي على مر العصور، فضلا عن تعدد أبعادها وصدماتها على جميع الدول ، فالجزائر على غرار باقي الدول التي اتخذت جملة من التدابير الوقائية للحد من تفشي المرض .

الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال هده الدراسة توضيح مفهوم جائحة فيروس كورونا المستجد، وتتبع أثر الفيروس على التجارة الخارجية العالمية بشكل عام و الجزائرية بشكل خاص .

التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وسياساتها وأهم فرضياتها ، وفهم تطور السياسات التجارة الخارجية في الجزائر وتطورها خلال عقود .

بيان الإستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع الجائحة .

المنهج المتبع :

قمنا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض ووصف مختلف المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية وجائحة كورونا ، وتحليل آثار الجائحة على التجارة الخارجية.

إطار الدراسة :

تقتصر الدراسة زمنيا على الفترة 2016 إلى نهاية 2020 ومكانيا تضم حدود الدراسة الجزائر خاصة والعالم

الدراسات السابقة :

- رفيقة صباغ "**جائحة فيروس كورونا المستجد وأثارها على الاقتصاد ألعالمي** وهي عبارة عن مقال في مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية ،جامعة لجلالي إلياس ،سيدي بلعباس ،حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة اثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي،وتوصلت الى أن تداعيات هذه الازمة هي الاسوأ والأكثر تأثيرا إذا ما قارنها بالأزمات السابقة خاصة أزمة الرهن العقاري 2008.
- علي سعدي عبد الزهرة جبير،"**الاثار الاجتماعية لجائحة كورونا** "وهي عبارة عن مقال في مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، العدد 2021/01 ،كلية الهادي جامعة العراق،هدفت الدراسة الى التعرف على القيم الاجتماعية في ظل جائحة كورونا،وهي اثار تلك الجائحة على تلك القيم ،فخلقت اثار سلبية من الناحية الاجتماعية ،اذا ازداد العنف الاسري وارتفعت حالات الطلاق ،وغلق المحلات التجارية.

صعوبة الدراسة:

-عدم توفر إحصائيات رسمية

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد

- المبحث الأول :ماهية التجارة الخارجية
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
- المبحث الثالث:السياسات التجارية والتجارة الخارجية

خلاصة الفصل

تمهيد

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط دول ومجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق أسواق جديدة أمام منتجات الدول.

من هذا المنطلق، خصص الاقتصاديون الكلاسيكيون أبواب منفصلة لمعالجة التجارة الخارجية وذلك في القرن الثامن عشر، أما في العصر الحديث فإن التجارة الخارجية أصبح يخصص لها مؤلفان لما لها من أهمية كبيرة.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم التجارة ألخارجية، والسياسات التجارية ونظريات المفسرة لها، وكذلك إلى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم،وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العالمية ،من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مفهوم التجارة الخارجية ،أسباب قيامها مع التطرق لأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها ،ومن أبرز التعاريف نجد:

التعريف الأول:

حيث عرفت تاريخيا بأنها: تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات ".[1]

التعريف الثاني:

وعرفت على أنها:" انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.[2]

التعريف الثالث:

"كل تبادل أو حركة للممتلكات ،الخدمات أو القيم التي تخص اقتصاد دولتين على الأقل".[3]

التعريف الرابع:

"أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية،المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ،وهجرة الأفراد،فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة.[4]

أما التعريف لأشمل لتجارة الخارجية عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول ،وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي ،كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية

---

[1]-حسام علي داوود و آخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن،2002،ص13.

[2]-رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2000الاردن،،ص12.

[3]-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري ، ط1، دار الحامد للطباعة والنشر،2004 ، ص9.

[4]-فوزي عبد الرزاق،استراتيجيات التجارة الخارجية، رمرم ناشرون وموزعون، عمان،2016 ، ص18.

والنقدية التي تتكون من مجموعة التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة ،ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية وبالتالي فإن العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم وكذلك العلاقات بين هذه البلدان ،فضلا عن حركة عناصر الإنتاج (قوة العمل ورأس المال) على المستوى الدولي والعلاقات النقدية والائتمانية الدولية،والتعاون الإنتاجي والتكنولوجي.[1]

الفرع الثاني:الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

ويمكن ذكر الفوارق بينهما كالآتي: [2]

- أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو والسياسية، في حين أن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم؛
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ففي التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط، أما الخارجية فتتم بعدة عملات تمثل الدول المشتركة في التجارة؛
- لتجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة بينما، التجارة الداخلية تحدث في ظل نظام اقتصادي وسياسي موحد؛
- اختلاف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة ،إضافة إلى أسباب أخرى أهمها الأتي:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج لسلعة في دولة ما ،مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى ؛
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني،اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛

[1] –عطا الله ،علي الزبون، التجارة الخارجية ، دار البازوري لنشر والتوزيع ، عمان،2015، ص9.

[2] –حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء المشرق، مصر،1996،ص 13.

- الأسباب الإستراتجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛[1]
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ،واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول إنتاجها ، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفرات الحجم الكبير؛[2]
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛[3]
- زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي على الاستيعاب هذا الإنتاج؛
- إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية بظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات؛
- زيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية؛
- عدم قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي بكل صوره ،لاختلاف الميزات الطبيعية والمكتسبة واختلاف ظروف إنتاج كل سلعة؛[4]

المطلب الثالث:أهمية وأهداف التجارة الخارجية

أولا:أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض ،إضافة إلى أنها :

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛
- حيث تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام؛[5]
- وتحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات مما لو يكن هناك تجارة خارجية ،وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محليا؛

---

[1] –حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 16–17.

[2] –موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء ، عمان ،2001، ص17.

[3] –سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ،الدار المصرية اللبنانية لنشر والتوزيع،بيروت،1991،ص15.

[4] –نصر الدين قريبي،اثر الصادرات على النمو الاقتصادي،أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ،الجزائر ،2014،ص27.

[5] – جمال جويدان الجمل ، التجارة الخارجية ،ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2012،ص12.

- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا،لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها؛
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة أقل ‘مما لو تم إنتاجها محليا؛
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي؛
- حيث تختلف أهمية التجارة من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة في الدول الكبيرة ذات الإمكانيات الضخمة، لأنها تمكنت من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحاتها الجغرافية ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها ،ومن تقل درجة اعتمادها على الخارج ،ولكن يمكن رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا ،وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة في الدول صغيرة الحجم ،حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ،ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.[1]

ثانيا :أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الاتي:[2]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج ،إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة ،وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما؛
- إحلال الواردات ،وهذا يتوقف على عنصر التكلفة ،فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة ،فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا ،إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية ،وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الامن،وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة؛
- دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛

[1] – حسام علي داوود،اقتصاديات التجارة الخارجية ،مرجع سابق،ص20.

[2] – شقيري، نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2015 ، ص ص21–22.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية ،ولقد جاءت هذه الأخيرة كرد فعل لأراء المذهب التجاري ،والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة،قصد الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة،كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا على بناء أسس نظرياتهم .إلا أن حتى هذه الأخيرة لم تخلو من الانتقادات التي أدت في الأخير إلى ظهور نظرية جديدة وهي النظرية النيوكلاسيكية التي تتبعها ظهور النظرية الحديثة.

المطلب الأول :المدرسة الكلاسيكية

ضمنها سنتطرق إلى كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية النفقات النسبية، نظرية القيم الدولية.

أولا : نظرية المطلقة لأدم سميث

كما هو معلوم فإن أدم سميث ينادي بحرية التجارة الخارجية ،"إذ يقول إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا".[1]

وقد وجد أدم سميث حلا لمشكلة ضيق السوق الانجليزي آنذاك باللجوء الى الأسواق الخارجية ،وبالتالي أكد على ضرورة حرية المبادلات وأن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية .[2]ويرى أنها تحقق فوائد أهمها:[3]

- زيادة الإنتاج العالمي من السلع محل التبادل الدولي، ما يؤدي الى تحسن مستوى دخل السكان في الدولتين؛
- تصريف الفائض من المنتجات الذي يفيض عن طلب السوق المحلي؛
- إشباع الحاجات المحلية عن طريق الحصول عليها من الخارج.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو بنقد النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية ،وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة،وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفأة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف ،كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. وقد بين ريكاردو أن شرط توفر ميزة مطلقة للدول في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية ،بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع. وكذلك يمكن للدولة أن

---

[1]-عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، ط4، دار النهضة العربية ،القاهرة،1992 ،ص18.

[2]-سعيد النجار ،تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1973 ،ص123.

[3]-طارق فاروق ألحصري ، الاقتصاد الدولي،ط1، المكتبة العصرية لنشر والتوزيع، مصر،2010.ص4.

تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.[1]

ثالثا:نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

ترك دافيد ريكاردو بنظريته المعروفة بالنفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، و ما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي، وقد جاءت نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت لسد هذه الثغرة في نظرية ريكاردو.[2]

حيث وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى إلى نتائج هامة، فقد أوضح أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلعة البلد الأخر. ولما كانت صادرات البلد هي واردات البلد الأخر وارداته هي صادرات البلد الأخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات والواردات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفسه المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الأخر، كما أوضح ستيوارت أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما :

الطلب: أي حجم طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر؛

مرونة الطلب: أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر، حيث تميل نسبة الاستبدال في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليلة المرونة.[3]

المطلب الثاني :نظرية النيوكلاسكية

أولا:النظرية السويدية HECKSHER - OHLIN

في عام 1919 قام الاقتصاد السويدي "هيكشر" بنشر مقالة تحت عنوان "أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل" وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية الحديثة في التجارة الدولية ،ولقد ربط "هكشر " في مقاله بين نظرية "ريكاردو" وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المجاورة،ثم قام من بعده تلميذه "اولين" بتنقيح ما كتبه أستاذه ،ونشر كتابه المشهور عام 1933 تحت عنوان "التبادل الإقليمي والتجارة الدولية".[4]

[1] -رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق،ص ص25-26.

[2] -سامي عفيف حاتم ، ،مرجع سابق،ص105.

[3] -أشرف أحمد العدلي،التجارة الدولية،ط1،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2006،صص18-19.

[4] -علي عبد الفتاح ،أبو شرار،الاقتصاد الدولي،نظريات وسياسات ،ط1،دار السيرة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، ص39.

وقد وجه "أولين" انتقاداته إلى نظرية "ريكاردو " ولاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة ولكن انتقاداته لم تتعرض إلى جوهر نظرية "ريكاردو" وهذا ما يجعل نظرية "هكشر واولين " نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية.حيث قامت على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ،وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

-اعتبار عوامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لاختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية؛

-تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم،الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير؛

-استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة؛

-دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة .

_سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.[1]

_عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.

_عدم قدرته على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات وآثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

ثانيا :نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

في عام 1948،طور العالم الاقتصادي الأمريكيSamuelson نظرية hecksher _ ohlin،إذ يبين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي الى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها.وقد أدى ذلك إلى نظريته حول تعادل أثمان عناصر الإنتاج التي عرفت باسم نظرية " hecksher – ohlin– Samuelson " وفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج ،فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.تقول هذه النظرية أنه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول،تتقلص الى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع ،وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها ،وبمعنى أخر،تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا.[2]

وتؤكد فرضية Samuelson أنه في حال تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية،والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة لسلع،يؤدي التبادل الدولي الى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول.

---

[1] -سامي عفيفي حاتم ،دراسات في الاقتصاد الدولي ، ط5، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2000 ،ص155.

[2] _محمد دياب ،التجارة الدولية في عصر العولمة ،ط1،دار المنهل اللبناني،لبنان ،2010،ص 120.

تفترض هذه النظرية ،أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط ،وثانيا تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع، أي عدم وجود رسوم جمركية ،وبناء لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة من اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية ،أما البلد الذي يملك وفرة من رأس المال مع ندرة في عنصر العمل، فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية ،ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية.[1]

ثالثا: لغز LEONTIEF

تعرضت نظرية نسب عناصر الإنتاج السابقة لعديد من الانتقادات، من أبرزها انتقادات الاقتصادي الأمريكي "ليونتيف" في إطار ما يعرف بلغز ليونتيف. ومن أهم هذه الانتقادات هو صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حال وجود أكثر من عنصرين .وأن تلك النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير المزايا النسبية .ولقد اعتمد ليونتيف في نظريته على أسلوب تحليلي يعتمد على جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على أفكار نظريته.[2]

وبما أن دراسته كانت بالولايات المتحدة الأمريكية فقد توصل الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال.[3]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أولا:نموذج اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا أخر لنموذج ohlin _hecksher لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف مصنعة في جانب، والدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية، من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا...الخ في جانب، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا،هولندا اليونان...الخ[4]

---

[1] _المرجع السابق، ص121.

[2] _سامي خليل،الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية،ط1،دار النهضة العربية،القاهرة،2001،ص 232.

[3] _عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية ، لدار الجامعية ،الإسكندرية،2001،ص86.

[4] _سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق ،ص ص 298-299.

ثانيا :المنافسة غير كاملة

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على افتر اض سيادة المنافسة التامة، إذ أن عدد كبير من الشركات تنتج سلع متجانسة ما أدى إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع فإن الأسواق الغير تنافسية هي الشكل الراجح، فالتجارة الدولية تتأثر من كل أشكال الاحتكار القائم التي تمارسه الشركات، وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أبرز الكيانات الاقتصادية ممارسة للاحتكار، إذ تتعامل في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة على إنتاج نوع واحد ومحدود من نفس المنتوج بدلا من التنويع، ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة.[1]

ثالثا :نظرية الفجوة التكنولوجية

وضع بوسنر Posner هذا النموذج في سنة 1961،معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة،وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة إحتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة.[2]

كما أشار" بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما:

_فترة إبطاء رد الفعل ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة ،واللحظة التي يعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة.

_فترة إبطاء التقليد وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة وإنتاج الدولة الأخرى لها وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ،ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخر.[3]

رابعا :نموذج دورة حياة المنتج

ثم تقديمه من طرف norneV في سنة 1966،وهي نظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ،وفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية ،وعندما يكتمل المنتوج ويصبح ناضجا فإنه يصبح من

[1]– يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر ،2010، ص58.

[2]–سامي خليل،الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص 260.

[3]–محمد دياب،التجارة الدولية،مرجع سابق،ص126.

الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة وبواسطة عمال أقل مهارة ،وعليه فالميزة النسبية في إنتاجه تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدولة الأقل تقدما حيث العمل أرخص نسبيا.

وعليه تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد في إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة.[1]

إن دور حياة المنتوج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بثلاث مراحل رئيسية وهي: [2]

1- مرحلة المنتج الجديد:

وتتميز هذه المرحلة بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتج الجديد إلى الوجود، ويقتصر في البداية على عدد محدود من المنتجين، وعلى عدد محدود من الدول، كذلك ويكون المعروض من المنتوج الجديد بكميات قليلة في الأسواق الوطنية والدولية، قصد معرفة حجم الطلب عليها واختبار أذواق المستهلكين.

2-مرحلة المنتج الناضج:

بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع سيزداد الطلب في الدول المتطورة، مما يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول لإشباع الطلب المتزايد .

3-مرحلة المنتج النمطي:

هذه المرحلة تتميز بتطورات هامة تؤ دي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج في مرحلتها النمطية مع خصائص

سلعة هكشر وأولين في التالي:

_تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وانتشار التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج وصعوبة الحصول عليها من الأسواق العالمية.

_اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة.

_سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح السعر الأداة التنافسية الأساسية.

_تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدوال.

---

[1] _يوسف مسعداوي، مرجع سابق،ص ص 64-65.

[2] -المرجع السابق، ص 125-128.

المبحث الثالث : السياسات التجارية و التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، فهي الأداة التي تعمل على تنظيم التجارة الخارجية وتستخدم في التأثير على الجوانب الاقتصادية المختلفة سواء السياسة المتبعة حمائية أو إنتاجية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية و أهدافها :

سنتطرق من خلال هدا المطلب إلى كل من مفهوم السياسة التجارية وصولا إلى أهدافها المختلفة

أولا : مفهوم السياسة التجارية : تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة ، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية . [1]

كما تعرف أيضا ، على أنها مجموعة الإجراءات الرامية إلى تطوير و ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كالرسوم الجمركية و الإعانات ونظام الحصص وغيرها ،والتي تعتبر جزءا من السياسة الخارجية للدولة . [2]وهي اختيار الدول وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج ،وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[3]

وتعرف أيضا على أنها : توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الموارد البشرية و المعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما وبمبادرة منه أو بقرارات معتمدة شرعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية .[4]

---

[1]–يوسف مسعداوي ،المرجع السابق،ص69.

[2]–محمد دياب،التجارة الدولية في عصر العولمة،مرجع سابق،ص299.

[3]–كاضم عبادي حمادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان،2015، ص64.

[4]–وليد عابي،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة فرحات عباس،الجزائر ،2018–2019،ص49.

ومن خلال مجموع هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية هي :

- مجموع القرارات والإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم .
- كما أنها شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار .
- كما تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع و الخدمات . [1]

ثانيا : أهداف السياسة التجارية :

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من سياستها التجارية ، منها ماهو ذو طابع اجتماعي أو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي نذكر منها :

1_ الأهداف الاقتصادية: تسعى السياسات التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، و بالإضافة على ذلك هناك أهداف نذكر منها :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات ؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق ؛
- تشجيع سياسة الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة ؛
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل .
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
- إيجاد آلية التكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية .[2]
- زيادة موارد الخزينة العمومية و إستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها .
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج . [3]

---

[1] –فيصل لوصيف،أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال 1970–2012،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية علوم اقتصادية وتجارية وتسيير جامعة سطيف،الجزائر،2013–2014،ص16.

[2] –يوسف مسعداوي،مرجع سابق،ص72.

[3] –كاضم عبادي حمادي الجاسم،مرجع سابق،ص62.

2_ الأهداف الاجتماعية : تتمثل فيما يلي :

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية ، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار ، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة و المجتمع .
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة .
- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول .[1]

3 الأهداف السياسية و الإستراتيجية :

- توفير أكبر قدر من الاستقلال ، والأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية و العسكرية .
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع و الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات و الحروب .
- تأمين الاكتفاء الذاتي ، وخصوصا الأمن الغذائي . [2]

المطلب الثاني : حماية التجارة الخارجية

أولا: مفهوم السياسة الحمائية:

ترجع فكرة حماية التجارة إلى المذهب التجاري الذي ساد مابين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا و فرنسا و إسبانيا و إيطاليا وغيرها ، ومن أبرز كتاب هذا المذهب الكاتب الإنجليزي توماس مان الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664 ، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا المتعلقة بالحماية التجارية . حيث قدم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري و التي يذكر من بينها :

- العمل على تشجيع الصادرات و تخفيض الواردات .
- عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة .
- عدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض التصدير .
- استيراد المواد الأولية بقصد التصنيع و إعادة التصدير ...[3]

[1] -محمد دياب، مرجع سابق، ص ص 300.

[2] -المرجع السابق، ص 300.

[3] -يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص73.

مما سبق يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها : قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الاستيراد ، أو وضع حد أقصى لحصة الإستيرادات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوع من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

وتعرف أيضا : أنها نظام اقتصادي يعمل على حماية التجارة و الصناعة من خطر المنافسة الأجنبية و ذلك بفضل التدابير و الإجراءات التي تتخذها الحكومة .[2]

ينادي أنصار الحماية بضرورة تدخل الدولة في تسيير المبادلات الدولية التجارية، وتقييد التبادل مع الخارج، ولاسيما تيار الاستيراد، معللين آرائهم بالعديد من الحجج تختلف مابين الطابع الاقتصادي وغيره:

1 الحجج ذات الطابع الاقتصادي : هي متعددة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- **حماية الصناعات الناشئة** : حيث تعد نفقات الصناعة في مراحلها الأولى مرتفعة، ولذلك يجب حمايتها حتى تنخفض في المرحلة الثانية وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر .[3]
- **الحماية من الإغراق** : يطالب البعض بحماية الصناعة من الإغراق ، والذي يعرفه البعض بأنه: بيع سلعة في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في الأسواق الداخلية ، كما يعرفه المشرع الجزائري في قانون الجمارك في المادة 8 مكرر على أنه " يعتبر موضوع الإغراق كل منتوج يكون سعره عند التصدير نحو الجزائر أقل من قيمته العادية أو قيمة منتوج مماثل له مسجل في عمليات التجارة العادية في البلد المصدر له أو البلد المنشأ .[4]
- **الحماية بغرض تنويع الإنتاج** : يؤذي تنويع الإنتاج إلى تقليل أثر الكساد ، من منطلق أن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجي في تصريف منتجاتها أو الحصول على بعض حاجياتها ، وأيضا من أثر التقلبات التي تكون شديدة على النشاط الاقتصادي عموما .
- **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية** : تلجأ الدول في الكثير من الحالات إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على المداخيل، إلا أن المغالاة في فرض الرسوم يؤذي إلى تقليل الواردات وإلى نقص حقيقي في الإيرادات ، وذلك راجع إلى إتباع الدول الأخرى سياسة المعاملة بالمثل وخضوع إصدارات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية .[5]

---

[1] -كاضم عبادي حمادي جاسم، مرجع سابق،ص73.

[2] -وليد عابي، مرجع سابق، ص62.

[3] -يوسف مسعداوي، دراسات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص74.

[4] -وليد عابي، ص75.

[5] _المرجع السابق ،ص ص74-75.

- **الحماية لمواجهة العجز في الميزان التجاري** : وفي هذه الحالة تلجأ الدولة لمقابلة العجز في ميزانيتها بفرض رسوم مرتفعة على واردات بعض السلع وخاصة من الكماليات وبذلك تقل الواردات فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبية .

2 الحجج غير الاقتصادية :

وتتلخص أهم الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة فيما يلي :

- **المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية** : فتحرير التجارة الخارجية و الانفتاح المفرط على الخارج يؤذي لارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية ؛ فإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية ، وميزات نسبية تحسن الدولة استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها و تحقيق أهدافها الوطنية .
- **حماية القطاع الزراعي** : يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة الزارعين ، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاض على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة .
- **الدين والأخلاق** : قد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته ، فتمنع مثل هذه التجارة .[1]

ثانيا : أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول التي تنتج سياسة حماية التجارة على العديد من الأدوات والتي تكمن في :[2]

1_ السياسة الجمركية : تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات وتنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع :

أ_ الرسوم النوعية : والتي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية من حيث الوزن ، الحجم .

ب_ الرسوم القيمة : وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات .

ج_ الرسوم المركبة : وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمة .

[1] _المرجع السابق ،ص 62- 63

[2] _كاضم عبادي حمادي جاسم،جغرافية التجارة الدولية،مرجع سابق،ص ص64-65.

2_ نظام الإعانات : يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات و المنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، وتسعى الدول من خلال هدا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية .

3_ نظام الإغراق : ويتمثل بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية .

4_ الأدوات الكمية : وتتمثل هذه الأدوات بالتالي :

أ_ نظام الحصص : يتمحور النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس كمي ورقمي .

ب_ الحظر : ويعرف بقيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية من خلال الصادرات أو الاستيراد أو كليهما.

المطلب الثالث : حرية التجارة الخارجية

أولا : تعريف حرية التجارة الخارجية :

لقد دافع الفيزيوقراطيون عن حرية التجارة الخارجية وأكدوا على عدم تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية، حيث أن المنافسة الحرة من شأنها تحقيق السعر العادل وهو الثمن الذي يحقق ربحا للبائعين وفي نفس الوقت يعتبر مقبولا من وجهة نظر المستهلك .

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا خلال الفترة الممتدة بين 1694 و 1774 ويرتكز هذا المذهب على عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ، وغير أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل ، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين .[1]

ومنه تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى . [2]

[1]–يوسف مسعداوي ، مرجع سابق،ص77.

[2]–كاضم عبادي حمادي الجاسم، مرجع سابق،ص67.

ويمكن التعريف أيضا على أنها : إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود السياسة للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات ، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع و الخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء .[1]

ويستند أنصار سياسة التحرير من خلال الحجج التالية :[2]

- تتيح التجارة الحرة للدولة التمتع بمزايا التخصص و التقسيم العالمي للعمل ، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع ، وهدا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج ، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها .
- تقوم التجارة الدولية نتيجة اختلاف التكاليف النسبية، و يرجع ذلك إلى عوامل الإنتاج التي توجد في الدول المختلفة بنسب متباينة
- يصعب في ظل حرية التجارة الخارجية انتشار المؤسسات و الهيئات الاحتكارية .
- يشير أنصار الحرية إلى أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب وهو بذلك تفقد ثقة المتعاملين في مجال التجارة الخارجية .
- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية ، فالتقليل من الواردات يؤدي بدوره إلى نقص الصادرات .
- تحتاج السياسة الحمائية إلى تشريعات عديدة وكثيرة ما يترتب عليا آثار ونتائج اقتصادية متعددة .

ثانيا : أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية :

إن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد لسياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة غير الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول.

1_ التكامل الاقتصادي : الذي يأخذ أشكال عدة منها :

أ_ منطقة التجارة الحرة : واتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التباعد فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما نفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء .

[1] –وليد عابي، مرجع سابق ،ص 63

[2] –يوسف مسعداوية، مرجع سابق،ص ص 77–78.

ب_ الاتحادات الجمركية : يقصد بالإتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد .

ج_ الاتحادات الاقتصادية : هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء مشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل هدفه توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية . [1]

المبحث الرابع : منظمة التجارة العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية أعلنت الدول الرأسمالية المتقدمة عن الحاجة لإنشاء منظمة دولية تحكم آليات تحرير التجارة وفقا لاعتبارات الكفاءة و حيث لجأت الدول المنتصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هيمنتها على نظم التجارة العالمية رغبة في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها .

المطلب الأول : نشأة منظمة التجارة العالمية :

يعد الحديث عن منظمة التجارة العالمية أمرا بالغ الأهمية ، وذلك لما للموضوع من امتدادات سابقة ، والتي تظهر بشكل واضح في منتصف القرن الماضي ، ومنظمة التجارة العالمية ما هي إلا امتداد لاتفاقية Gatt.[2]

و Gatt تعني الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول المنظمة إليها ، وتهدف لتحرير التجارة الدولية وفقا لمبادئ الحرية الاقتصادية الذي تقضي به تعاليم النظرية الكلاسيكية .[3]

لم يكن تأسيس منظمة التجارة العالمية سهلا حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمر هافانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنطقة ولكن الفكرة أسقطت بعد عام 1954 نظرا لرفض الكونغرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية

---

[1] -كاضم عبادي حمادي الحاسم، مرجع سابق،ص ص67-68-69.

[2] – سمير اللقماني،منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول العربية، ط1، دار الحامد للنشر – ،الرياض،2003،ص 27 .

[3] -محمد علي إبراهيم،الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات،ط1،الدار الجامعية،الإسكندرية مصر،2003،ص5.

للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تخوف من أن تؤدي الموافقة على إنشاء المنظمة إلى التخلي على القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين .[1]

وظل مفهوم التجارة الدولية يعاني من مشاكل تؤثر على التجارة العالمية إلى أن أعيدت هذه القضية من جديد في نطاق المفاوضات جولة الأوروغواي والتي استطاعت أن تحيي الجزء الثاني من ميثاق هافانا المتعلق بإنشاء منظمة التجارة العالمية و الذي تم الإعلان عنه في 1993 ودخل حيز التنفيذ في 1995[2].

المطلب الثاني : تعريف منظمة التجارة العالمية

قبل تعريف منظمة التجارة العالمية لابد من تعريف المنظمة الدولية بصفة عامة ، وتعرف المنظمة الدولية بأنها : هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها ، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي . والمنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي و المؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروجواي .

هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية و الإدارية ، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة .

ويمكن تعريفها أيضا : منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول ، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية و اجتماعية و ثقافية وحماية الملكية المعنوية . [3]

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء ، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين ، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء .

وإن منظمة التجارة العالمية تميزت باختلافات على اتفاقية الجان ونبرز ذلك من خلال النقاط التالية :

---

[1] -عادل أحمد حشيش،أساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003،ص310.

[2] -حسام علي داوود واخرون، مرجع سابق،ص144.

[3] -عقعاق نادية ،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية،تخصص قانون دولي عام،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر ،2014-2015،ص6.

_ حلت منظمة التجارة العالمية محل ألغات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات ، حيث أن المنظمة شملت التجارة في السلع و الخدمات و الملكية في الاستثمار ، بل قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة في التجارة .

_ تعتبر المنظمة العالمية للتجارة مؤسسة دائمة في حين أن الجات هي مجموعة قواعد بدون بناء مؤسساتي.و تتميز بصفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم الاتفاق عليه ، في حين تفتقد لهذه الصفة .

حيث لم يكن لاتفاقية الجات شخصية معنوية ولم يكن أطرافها دول أعضاء بل فرقاء متعاقدين على أساس أنها مجرد نص قانوني ، في حين أن الدول المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة يطلق عليها أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصية معنوية .

تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بالشخصية القانونية ، والتي من خلالها تتمتع بالأهلية القانونية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء و الحصانة أمام القاضي الداخلي في الدول الأعضاء، على عكس اتفاقية الجات التي افتقدت لهذه الشخصية لأنها لم تكن منظمة دولية .

إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في الجات تتميز بالقصور وعدم الفاعلية وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بتنفيذ هذه الأحكام ، بينما جهاز تسوية المنازعات في المنظمة يسهر على حماية حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجبة الاتفاقية . [1]

المطلب الثالث : أهداف منظمة التجارة العالمية

يعتبر الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة الدولية للسلع والخدمات وتخليصها من القيود التعريفية وغير التعريفية في شتى الأسواق التجارية ، ولأجل ذلك كان اتفاق هذه الدول مبني على مبدأ " تحرير التجارة الدولية ". وهو الهدف الذي حدد مسار اتفاقية الجات ، والذي من أجله فيما بعد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. [2]

وتتولى أيضا المنظمة من خلال أجهزتها المختلفة المهام التالية :

- الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقيات المتعددة الأطراف و المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء .

- [1] عقعاق نادية ، مرجع سابق ،ص 7

- [2] وليد عابي،مرجع سابق،ص94.

- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأطراف .
- استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها بما يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد و الأسس الواردة في نصوص المعاهدة.
- التعاون مع أركان النظام العالمي للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي بهدف تنسيق عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية
- تحقيق التنمية حيث تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و بالخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة 75% من جملة الأعضاء .
- تنفيذ اتفاقية الأوروغواي . [1]
- توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء في المنظمة حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأوروغواي ، إضافة إلى القضايا الجديدة .[2]

المطلب الرابع : الانضمام للمنظمة والانسحاب منها :

أولا : الانضمام :

تستطيع أي دولة غير عضو الانضمام للمنظمة عن طريق التفاوض ، وذلك من خلال الموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنسجم و قواعد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ، كما أن عليها التعهد بتثبيت التعريفة الجمركية وتعديل أنظمتها إدا اقتضى الأمر وفقا لنصوص الاتفاقات ، وعلى الدولة الراغبة بالانضمام أن تراعي أن الاتفاقات حزمة واحدة ، وأنها سوف تلتزم بها ، وتعتبر هده التعهدات بمثابة ثمن تذكرة الدخول . [3]

[1] - سمير اللقماني، مرجع سابق،ص ص 42-43.
[2] - محمد دياب، مرجع سابق،ص372.
[3] - المرجع السابق ،ص375.

ثانيا : الانسحاب :

لأي عضو الحق أن ينسحب ،ويسري هذا الانسحاب على جميع الإنفاقات متعددة الأطراف و يبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بالانسحاب . [1]

[1]- فضل علي مثنى ،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية،ط1،دار النشر مكتبة مدبولي،القاهرة،2000،ص87.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن التجارة الخارجية هي عبارة عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم .

أما بالنسبة النظريات المفسرة لقيام التجارة،فظهرت النظرية الكلاسيكية التي نادت بضرورة تحرير التجارة الخارجية وفقا لمبدأ ادم سميث "دعه يعمل دعه يمر"،حيث فسرت عملية قيام التبادل التجاري لاختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية عبر مختلف المفكرين إلا أن قصورها في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية عجل بظهور النظرية النيوكلاسيكية بقيام هيكشر–أولين والتي أرجعت سبب اختلاف النفقات النسبية إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية .ومع التقدم التقني ودرجة تعقد السلع واختلاف الأذواق وعدم تجانس الدول من حيث درجة التنمية أدى لظهور النظريات الحديثة للتجارة الخارجية ،حيث تعتبر كل نظرية مكملة للنظرية السابقة.

كما قمنا بتناول السياسات التجارية والتي تنقسم إلى اتجاهين،الأول يقوم على أساس تحرير التجارة ،يدعو إلى حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول،أما الاتجاه الثاني فيقوم على ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة .عبر أن إتباع سياسة حرية كاملة أو حماية مطلقة هو أمر مبتعد، حيث أن الدول تعتمد في سياستها مزيجا بين الحرية والتدخل.

وفي الأخير تطرقنا لمنظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر منبر دولي يهدف إلى التوفيق بين مصالح الدول، وفض المنازعات .

الفصل الثاني:مدخل لجائحة كورونا

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: مدخل لجائحة كورونا
- ❖ المبحث الثاني: البروتوكول الصحي
- ❖ المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الإقتصادية
- ❖ المبحث الرابع: تأثير كورونا على التجارة الخارجية لاقتصاديات بعض الدول

خلاصة الفصل

تمهيد

لقد عرف تاريخ البشرية العديد من الأوبئة والأمراض الفتاكة، فكل حقبة زمنية امتازت بانتشار وباء معين .ويعتبر فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في الصين وانتقل منها لمختلف أنحاء العالم أكثر هذه الأوبئة رعبا في العالم .

وسوف نقوم من خلال هذا الفصل التعرف على هذا الفيروس وتأثيره على الاقتصاد العالمي من خلال :

المبحث الأول :مدخل لجائحة كورونا.

المبحث الثاني:البروتوكول الصحي.

المبحث الثالث:اثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية .

المبحث الرابع:تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية لاقتصاديات بعض الدول.

المبحث الأول :مدخل لجائحة كورونا

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا

أولا :تعريف الجائحة

تعرف الجائحة في القاموس:

لغة :من الفعل الثلاثي الجوح والاجتياح،وتعني الهلاك والاستئصال ،ويقول ابن فارس "الجيم والواو والحاء أصل واحد وهو الاستئصال ،يقال جاح الشيء يجوحه استأصله،ومنه اشتقاق الجائحة"،والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه ، والجائحة تعني الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة، وان الجائحة في اللغة يشمل جائحة المال أو النفس .

وهي تعني كل شيء لا يستطيع دفعه لو علم به ،وقيل هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها،وكل مصيبة عظيمة ،والجائحة المصيبة المستأصلة التي تستأصل المال أو الناس ، وهي ما يصيب الإنسان من مصيبة في ماله أو أمنه واستقراره فيسلط عليه الخوف أو في صحته وعافيته فيسلط عليه المرض.[1]

اصطلاحا:

هي الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول ،ويشير البعض إلى أن مصطلح الجائحة يعني أن المرض يتحدى السيطرة وانتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة، وحسب موقع وكيديا فإن الجائحة هي الوباء العام الذي ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم .

وبهذا فإن الجائحة من الناحية الطبية هي انتشار عالمي لمرض جديد في العديد من الدول أي في رقعة جغرافية واسعة دون القدرة على السيطرة عليه والحد من انتشاره .[2]

ثانيا: تعريف جائحة كورونا

عرفتها منظمة الصحة العالمية على أنها سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان ،ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) تصيب الجهاز التنفسي بالدرجة الأولى ،[3]وهو مجهول السبب إلى الآن ،وفي 8 فيفري من عام 2020 أطلقت لجنة الصحة

علي سعدي عبد الزهرة ،منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

- [1] ،العدد04،العراق،2020،ص ص 621-622.

- المرجع السابق ،ص623.[2]

- بن زكوة العونية ،تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي ،مجلة إقتصاد المال والأعمال ،العدد3 ،الجزائر ،2020،ص 180.[3]

الوطنية في جمهورية الصين الشعبية عن الإصابة بفيروس كورونا ،ثم غيرت في 22 فيفري من نفس السنة الاسم الانجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى COVID-19 ،قبل أن تعتمد هذه التسمية من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020،في حين بقي الاسم الصيني لهذا الفيروس بلا تغيير.

الاسم الانجليزي للمرض مشتق لجزأين :

الجزء الأول CO هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona) ،أما الجزء الثاني VL فهما اشتقاق لأول حرفين من كلمة فيروس virus وحرف D هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزية seaseid وفقا لتقرير نشرته منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة ،وأن فيروس كوفيد-19 هو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وبعض أنواع الزكام العادي،وقد صنفت منظمة الصحة العالمية في شهر مارس 2020بأن مرض فيروس كورونا 2019 كجائحة.[1]

المطلب الثاني : تطورات جائحة فيروس كورونا

في الآونة الأخيرة ،ظهر نوع جديد من العدوى الفيروسية في مدينة و وهان بالصين ،حيث لا تتطابق بيانات التسلسل الجيني الأولي لهذا الفيروس مع فيروس كورونا المتسلسل سابقا ،مما يشير إلى وجود سلالة جديدة من فيروس كورونا ، والتي تم وصفها بأنها متلازمة الجهاز التنفسي الحادة

CoV-SARS-2 وقد اشتبه في أن مرض فيروس كورونا كوفيد _19 ينشأ من مضيف حيواني متبوعا بانتقال من إنسان إلى إنسان.[2]

ويعد فيروس كورونا المثال الأبرز للفيروس المستجد الذي تجاوز حاجز الأنواع من الحيوانات البرية إلى البشر ، مثل السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ،يشتبه أيضا في أن أصل الفيروس المستجد من مضيف حيواني وسيط ،ولا يمكن استبعاد إمكانية عبور حاجز الأنواع للمرة الرابعة مستقبلا.

وقد تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في 31 ديسمبر 2019،والتي تم اكتشافها في مدينة و وهان بمقاطعة هوبي ،حيث تم تحديد فيروس تاجي جديد مسئول عن هذا المرض التنفسي في 7 جانفي 2020، وأطلق عليه فيما بعد اسم

[1] - علي سعد الزهرة ، مرجع سابق، ص ص 622-623.

[2] -المرجع السابق ،ص 624.

CoV-SARS-2 ونما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين،وقد أدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و23 جانفي 2020،لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي .

وفي 30 جانفي 2020وبناءا على توصية من نفس اللجنة ،أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد 19 أعلن عن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي.[1]

وسجل على المستوى العالمي ارتفاع رهيب في عدد الإصابات و الوفيات بالفيروس ،ولا سيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020أين ارتفع عدد المصابين من 6009مصاب إلى 23017521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر ،وكانت معظم الحالات في الأيام الأخيرة في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية .

لكن الأرقام ترتفع في بؤر تفشي أصغر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وروسيا حاليا،لكن الأرقام ترتفع في بؤر تفشي أصغر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وروسيا حاليا .كما أن معدل الوفيات العالمي بالنسبة للإصابات قد وصل إلى ما يفوق 3%يوم 21 أوت 2020.[2]

المطلب الثالث:تشخيص الفيروس

يشخص المرض وفقا لمنظمة الصحة العالمية يمكن أن يتم التشخيص عن طريق: [3]

- وجود الأعراض المحتملة :الحمى ،السعال،وجود علامات لالتهاب الجهاز التنفسي؛
- فحوصات مختبريه لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ايجابية:انخفاض عدد خلايا الدم البيضاء وخاصة اللمفاوية والكشف عن الفيروس في تفاعل البوليمراز المتسلسل بأخذ عينات من البلغم أو غسل القصبات الهوائية حيث أنها تحمل كميات كبيرة من الفيروس ،ومسحة البلعوم؛
- فحوص إشعاعية ايجابية تؤكد وجود تؤكد وجود التهاب رئوي: حيث تميل الفصوص السفلى إلى أن تكون أكثر انخراط .المقيم أو المسافر الى دول الشرق الأوسط أو بالقرب من شبه الجزيرة العربية حيث يعتقد أن الفيروس ينتشر خلال 14 يوما قبل ظهور المرض.أو يكون متواجدا في المستشفيات ومراكز الرعاية .

---

[1] سفيان خلوفي كمال شريط،أثر جائحة فيروس كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020،مجلة الاستراتيجية والتنمية،العدد02،الجزائر ،2021،ص ص90-91.-

[2] – المرجع السابق ،ص93.

[3] – بورزاق نادية حمادي نعيمة ،أهمية اتخاذ القرارات لحل المشاكل في المنظمات الصحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادت الماستر ،قسم علوم التسيير،جامعة مستغانم ،الجزائر 2019-2020،ص 61.

المبحث الثاني : البروتوكول الصحي

اتبعت دول العالم العديد من الاجراءات و التدابير الرامية لمواجهة فيروس كورونا خاصة الصادرة عن هيئات اقليمية او صحية.

المطلب الأول : إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا

لقد سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بمرض كوفيد_ 19 ، ويشهد العديد منها تفشي هذا المرض ، ونجحت الحكومات في بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي ،[1] ويمكن تعريف الحجر الصحي : إبعاد وعزل الأشخاص الذين خالطوا المصابين بالأمراض أو يحتمل إصابتهم بالمرض ، فقد يكون الشخص السليم حاملا للمرض ، لكنه لا تظهر عليه العلامات والأعراض لكن بعد فترة يبدأ التأثير بالظهور ، ويكون بذلك قد ساهم في نقل المرض للعديد من الأشخاص .[2]

ويعني الحجر الصحي تقييد أنشطة الأشخاص المشتبه في إصابتهم وفصلهم عن الآخرين من غير المرضي بطريقة تحول دون الانتشار المحتمل للعدوى.

ومنه فالحجر الصحي هو إبعاد المواطنين الذين كانوا على اتصال مباشر بالمصابين بالأمراض، بمعنى فصل الأشخاص الذين لا يظهر عليهم أي أعراض لفيروس كورونا لكنهم خالطوا المصابين . [3]

غير أنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالوضع ويمكن الحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفيد_19 على مستوى الأشخاص و انتشارها باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة : [4]

- المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء و الصابون لقتل الفيروسات .
- المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص و المقدرة بمتر واحد على الأقل .
- تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع احتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض و يصعب الحفاظ على مسافة التباعد .

---

[1] – غبولي أحمد وتوايتية الطاهر ،دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي،مجلة الباحث ،المجلد02 ،الجزائر ،2020،ص 133.

[2] – المختار العيادي ،الحجر الصحي للمصابين بالأمراض المعدية ، في سياق مكافحة جائحة كورونا ،مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،

[3] – سهايلية سماح،الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر ،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ،العدد03،المجلد5،الجزائر ،2020،ص 30.

[4] – غبولي أحمد وتوايتية الطاهر، مرجع سابق ،ص133.

- تجنب لمس العينين ، الفم و الأنف ، إذ أن تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي إلى التقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم زمن هذه المنافذ يمكن للفيروس أن يدخل إلى جسم الإنسان و يصيبه بالمرض .
- التأكد تغطية الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال و العطس .
- التزام البيت والانعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال و الصداع والحمى الخفيفة إلى حين التعافي ، والحرص على عدم مخالطة الباقين إلا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى.
- التماس الرعاية الطبية والاتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس ، لأن التوجه نحو المرفق الطبي المناسب سيساعد في حماية الأشخاص ومنع انتشار الفيروس .
- متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة ، مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية المحلية والوطنية ، لأنها هي الأقدر على تقديم المشورة بشأن الإجراءات و التدابير اللازمة لموجهة مرض كورونا .

المطلب الثاني : إجراءات وتدابير الإتحاد الأوروبي لمواجهة كورونا

قرر الإتحاد الأوروبي فرض حظر على دخول المسافرين من خارج دول الإتحاد الأوروبي لمدة 30 يوم في مارس 2020 ، في خطوة غير مسبوقة تهدف للحد من انتشار وباء كورونا . القرار الذي طبق في 26 من دول الإتحاد ، وجاء قرار الحظر مع استمرار ارتفاع نسبة الوفيات جراء الإصابة بفيروس كورونا في إيطاليا و إسبانيا ، طبقت العديد من دول الأوروبية إجراءات صارمة نذكر بعض الأمثلة :

فرنسا: تم غلق المدارس والمقاهي و المحلات غير الضرورية ، وأمر المواطنون بالبقاء في منازلهم والخروج فقط في حالة أداء مهام ضرورية ؛

ألمانيا : طلب من المواطنين إلغاء أي سفر محلي أو أجنبي ، وتم حظر التجمعات الدينية ، كما أغلقت الأندية والمرافق الترفيهية و حدائق الحيوانات والملاعب ، كما تعين على المطاعم فرض حد أدنى من المسافة بين الطاولات والعمل ساعات محدودة ؛

إسبانيا : لا يسمح للمواطنين الخروج من بيوتهم إلا إذا كان الأمر متعلق بأمور ضرورية جدا وليس أبعد من 500 متر عن المجمعات السكنية ، هدا مع الإغلاق التام للبلاد وحدودها ، وأغلقت مؤسسات القطاع العام ، بما فيها المدارس ؛

ايطاليا : تم عزل المواطنين في بيوتهم ولا يمكنهم التنقل إلا لأسباب مهنية أو لضرورات القصوى ، اضافة الى حظر كل التجمعات كما تم اغلاق كل المدارس وأيضا الحدائق العامة و النزهات ، اضافة الى ؤ قسم كبير من الشركات . [1]

المطلب الثالث : إجراءات وتدابير مشتركة بين دول العالم

لقد أقرت معظم دول العالم تدابير سريعة لمواجهة هذه الجائحة بحيث اتخذت إجراءات لاحتواء انتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة ، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل البلدان لدعم حالة الطوارئ وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية .ومن بين التدابير و الإجراءات المتخذة:

- تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي ؛
- منع انتقال العدوى محليا والحد منها من خلال توفير تجهيزات المختبرات ، و أنظمة الرقابة ؛
- تجهيز منشآت الحجر الصحي وتوفير المعدات الطبية مثل القفازات و الأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي؛
- بناء الأنظمة من أجل المراقبة المجتمعية الآنية للأمراض من خلال مشاركة المواطنين ؛
- تقوية التعاون من أجل البحث و الاستجابة بغرض تسهيل تطوير اللقاحات والعلاجات وغيرها من التدابير ؛
- ضمان إدراج برامج التعليم بالاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة أو البسيطة حسب إمكانيات كل دولة وذلك استنادا إلى برامج الانترنت ومهارات استخدام الحاسوب لدى أعضاء هيئات التدريس والطلبة من خلال استخدام منصات التعليم الرقمي المتكامل ؛
- تخطيط الجدول الدراسي لبرامج التعليم عن بعد من خلال تكثيف النقاش مع الأطراف المعنية لفحص المدة المحتملة لإغلاق المدرسة ، من خلال وضع مخطط الجداول اعتمادا على حالة المناطق المتأثرة ، واحتياجات الطلاب لتجنب منهجيات التعليم التي تتطلب التواصل وجها لوجه ،مما قد يؤزم الوضع الصحي أكثر.[2]

_فيروس كورونا،الاتحاد الأوروبي يقرر إغلاق حدوده الخارجية لمدة 30يوم 17 مارس 2020،حدد في 18 مارس 2020، www.bbc.com/aabic/world،في 1 جوان 2020، 22:15.[1]

- غبولي أحمد وتوايتة الطاهر ، مرجع سابق،ص ص 134-135.[2]

المبحث الثالث،أثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية

في الوقت الذي ساهمت فيه جائحة كورونا في الرفع من مداخيل بعض القطاعات بسبب الإقبال المتزايد على المواد التطهير والتنظيف ،فقد كان لها انعكاسا سلبي على بعض أوجه القطاعات الأخرى.

المطلب الأول :جائحة كورونا ونمو الاقتصادي العلمي

عرف الاقتصاد العالمي في سنة 2019 تباطؤا بلغ 2.4% بعدما كان معدل النمو في سنة 2018 حوالي 3% ، وذلك بسبب التوترات التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،المخاطر الجيوسياسية فضلا عن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ،لتتوقع المنظمات الدولية تحسنا ولو طفيفا في سنة 2020 حيث توقع صندوق النقد الدولي معدل نمو يقدر 3.3% بينما توقع البنك الدولي معدل نمو يقدر ب2.5% ،وهذا راجع إلى توقع تحسن أنشطة الاستثمار والتجارة الخارجية بشكل تدريجي على الرغم من وجود حالة عدم يقين تحيط بالاقتصاد العالمي،وبالفعل ما كان متخوف منه حدث إذ شهد العالم أزمة صحية تزايدت حدتها بمرور الأيام ،حيث بدأت من دولة الصين إلى أن أصبحت عالمية وصاحبها عدم يقين شديد ومستمر بشأنها ،وهو ما ألزم مختلف دول العالم على إتخاذ مجموعة من التدابير للتعامل معها ،ومنها سياسة الإغلاق العام الكبير ،فلا حركة نقل ولا مصانع تشتغل ،وهو ما حول الأزمة من أزمة صحية إلى أزمة مالية جعلت الاقتصاد العالمي يعيش فترة صعبة جدا.

وأمام هذا الوضع قامت المنظمات الدولية بتعديل توقعاتها بشأن نمو الاقتصاد العالمي،فبالنسبة لصندوق النقد الدولي قام في أفريل بخفض توقعاته إلى –3% كمعدل نمو لعام 2020،ومع زيادة حدة الفيروس وتأثيراته على العرض والطلب العالميين قام بتعديل توقعاته في جوان 2020 ليتوقع انكماش النمو بواقع 1.9% مما كان متوقع في شهر أفريل ليبلغ –4.9%.

من جهته قام البنك الدولي بتعديل توقعاته في شهر جوان وبنسبة كبيرة بلغت –7.7% ليبلغ توقعه– 5.2% كمعدل نمو لسنة 2020.[1]

ولمحاولة معرفة أهم الدول المتأثرة بالفيروس في هذا المؤشر سنقدم بعض الإحصائيات المبنية في الجدول التالي:

[1]- حمد فايز الهرش ،أزمة الإغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا ،بحوث الادارة والاقتصاد ،العدد02،ص ص 117-137.

الجدول رقم01:معدلات النمو المحققة في النصف الأول من سنة 2020 لمجموعة من الدول

الدولة	الو.الم.الام	المانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الرابع 2019	0.5	0.1-	0.1-	00	0.2-	0.4	1.9-	1.3	0.5	0.6-	0.4-	0.9
الربع الاول 2020	1.3-	2-	5.9-	2.2-	5.4-	5.2-	0.6-	9.8-	0.3	1.2-	0.5-	0.7
الربع الثاني 2020	9.5-	10-	13-	20.4-	12-	18.5-	7.8-	11.5	8.5-	17.3-	/	/

المصدر: خوميجة فتيحة، أثر فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية،مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد02، مستغانم ،الجزائر ،2021،ص 299.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول ،نلاحظ أن معدل النمو المحقق في كل الدول المدروسة عرف تراجعا وحققت انكماشا في الربع الأول من سنة 2020 مقارنة مع الربع الأخير من سنة 2019،وكانت الصين أكبر دولة تضررت خلال هذا الربع وذلك بواقع انكماش قدر 9.8%،ليأتي الربع الثاني وتحل الكارثة بالاقتصاد العالمي في ظل الانتشار الرهيب للفيروس ،وذلك بتحقيق أكبر الدول الاقتصادية ركودا لم يسبق له مثيل رغم استرجاع الاقتصاد الصيني عافيته بتحقيقه انتعاش قدره 11.5%،فبريطانيا شهدت انكماشا رهيبا قدر بحوالي 20.4%،كما أن دولة اسبانيا رابعة اقتصاديات منطقة اليورو بلغ الركود فيها 18.5 %واقتصاد المكسيك انكمش بحوالي 17.3%،لتأتي فرنسا كرابع أكبر دولة تضررت وذلك بتحقيقها انكماش قارب 13.8%، ومن جهتها إيطاليا ،ألمانيا والولايات المتحدة لم تكن أحسن حالا فهي الأخرى حققت انكماشا فاق 9.5%،وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يمر بأسوأ ركود منذ أزمة الكساد الكبير 1929 ومتجاوزا تداعيات أزمة 2008.[1]

[1] - خوميجة فتيحة،مرجع سبق ذكره،ص 299.

المطلب الثاني: جائحة كورونا و قطاع التجارة الخارجية

لدراسة تأثير جائحة كورونا على قطاع التجارةالخارجية العالمية نستعرض الشكل التالي:[1]

الشكل رقم 01: تطور التجارة الخارجية العالمية خلال الفترة 2017-2021

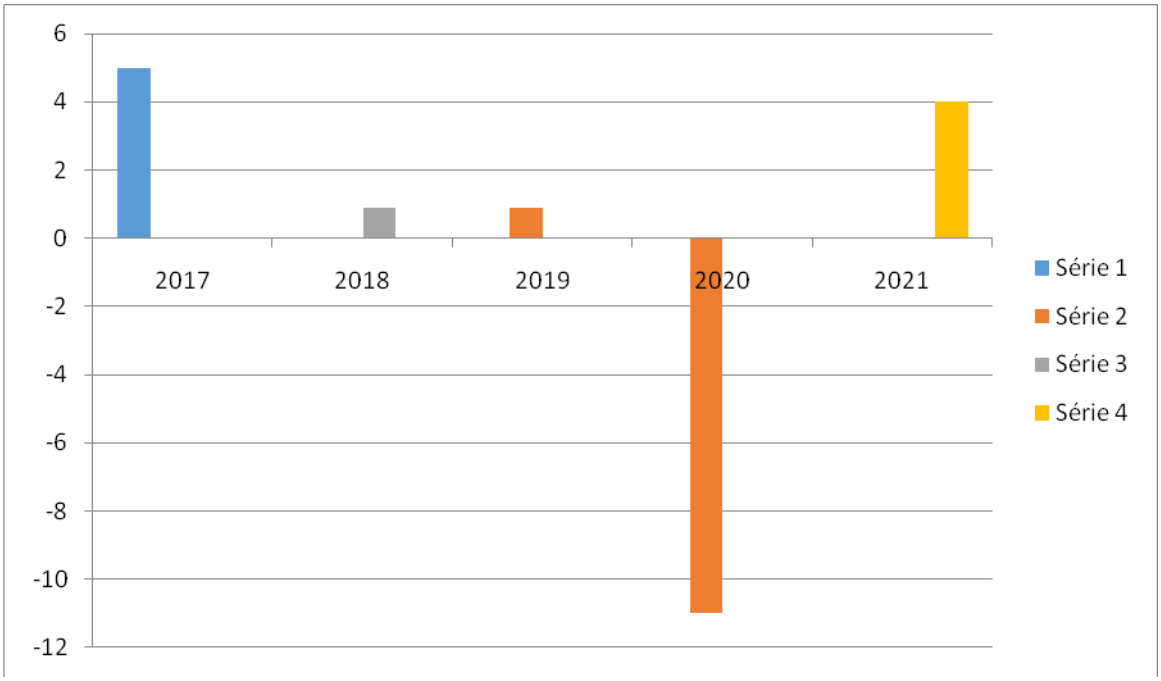

المصدر: bank,w,global economic prospect ,washington, 2020,p12.

يتضح لنا من الشكل أن التجارة الخارجية السلعية والخدمية بعد فترة قصيرة من انتشار الفيروس قد عرفت شللا شبه كلي في ظل إغلاق الحدود بين الدول ،فصندوق النقد الدولي توقع انخفاض معدل نمو التجارة الدولية من 0.9%في سنة 2019 إلى -11% في سنة 2020،أما البنك الدولي فيتوقع أن تعرف انخفاض في سنة 2020أكبر من الانخفاض الذي كان في الأزمة المالية العالمية 2008،وذلك ما يظهره الشكل التالي:

ولتبيان قيمة تأثر صادرات السلع والخدمات نقدم الإحصائيات الخاصة بالثلاثي الأول من سنة 2020 وذلك لمجموعة من الدول التي كان انتشار الوباء فيها كبير ،وذلك ما يظهره الجدول التالي:

[1]- المرجع السابق، ص12.

الجدول رقم 02:تغير صادرات السلع والخدمات لمجموعة من الدول خلال الربع الأول من سنة 2020.

البلد	الو.الم.ا لام	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الاول2020	2.2-	3.1-	6.1-	10.8-	8.0-	8.4-	6.0-	2.3-	0.9-	3.1	0.6-	3.1-

المصدر: خوميجة فتيحة،أثر فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية،مجلة الاستراتيجية والتنمية،العدد02،الجزائر ،2021،ص 307.

من القراءة الأولية للإحصائيات الموضحة في الجدول نلاحظ، ان صادرات السلع والخدمات شهدت انخفاضا خلال الربع الأول في كل دول الدراسات عدا المكسيك التي ارتفعت فيها الصادرات بنسبة 3.1%وذلك كون أن فيروس كورونا لم يكن منتشر بشكل كبير في الربع الأول في المكسيك ،وكانت بريطانيا أكبر دولة انخفضت فيها الصادرات وذلك بنسبة 10.8%،تلتها اسبانيا بواقع 8.4%،وايطاليا بواقع 8%.[1]

المطلب الثالث: جائحة كورونا والتضخم

تراجع معدل التضخم في الدول العربية في عام 2019 ليصل إلى حوالي 5.0% مقارنة بنحو 9.4% محقق في عام 2018، ومن المتوقع أن تتأثر معدلات التضخم قليلا في عام 2020 بالتداعيات على مستويات العرض والطلب ،وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط ،فيما يتوقع ارتفاعها في عام 2021 في التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط ،فمثلا خلال الشهر الاول من عام 2020 ارتفع المستوى العام للأسعار بحوالي 0.1% على أساس شهري في السعودية ،و0.2% في البحرين ،وبحوالي 0.18% في سلطنة عمان .

[1] _المرجع السابق،ص308.

الشكل رقم 02:معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2017_2020

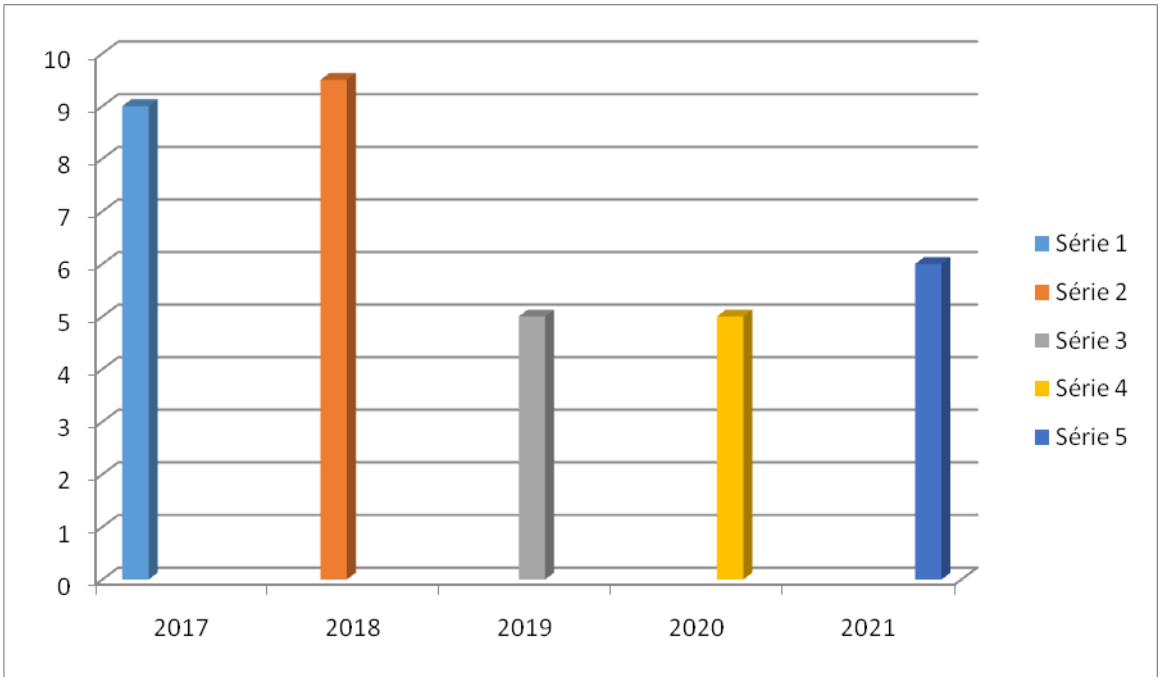

المصدر: نصر الدين توات،اثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،العدد01،الجزائر ،2021،ص35.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم في الدول العربية شهدت تراجعا في عام 2019الى 5% مقابل أزيد من 9% مسجلة في عامي 2018و 2017 ،أما في عام 2020 ستشهد معدلات التضخم تراجعا طفيفا والاستقرار على العموم مقارنة بعام 2019،وستظهر تداعيات الأزمة المالية الناتجة عن وباء كورونا كوفيد_19 في العام 2021 بصورة واضحة حيث ستتجاوز معدلات التضخم 6% حسب تقديرات صندوق النقد العربي.[1]

[1] – نصر الدين توات،اثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،العدد01،الجزائر ،2021،ص91.

المبحث الرابع : تأثير كورونا على التجارة الخارجية لدى اقتصاديات بعض الدول

تأثرت التجارة الخارجية في الدول المتقدمة بجائحة كورونا ،وكانت الصين و الاتحاد الاوروبي من الدول التى مسها الوباء.

المطلب الأول: تأثير كورونا على التجارة الخارجية للصين

نتيجة انتشار فيروس كورونا انخفض حجم التجارة الخارجية الصينية بنسبة 11% خلال أول شهرين من عام 2020 بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019 ، ليصل إلى 592 مليار دولار . وانخفضت الصادرات بنسبة 17,2% والواردات بنسبة 4% مقارنة بشهري جانفي و فيفري من عام 2019 .

وسجلت بيكين انهيارا بنسبة 17,2% في صادراتها خلال جانفي و فيفري 2020 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019 وهذا أكبر تراجع للعملاق الآسيوي منذ فيفري 2019 . وتسبب تفشي فيروس كورونا في تغيير مسار التبادل التجاري المتصاعد بين الصين والدول العربية للهبوط ، وذلك خلال النصف الأول من عام 2020 ، وفق بيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية أظهرت أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى 96,17 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2020 بتراجع يقدر ب8,4% وأوضحت مصلحة الجمارك الصينية أنه خلال الأشهر السبعة الأولى لعام 2020 انخفضت التجارة الخارجية للسلع بنسبة 1,7% . [1]

المطلب الثاني : تأثير كورونا على التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي

أصبحت أوروبا البؤرة العالمية لوباء فيروس كورونا المستجد منذ شهر أفريل 2020 ،كان أكثر البلدان تضررا إيطاليا حيث سجلت أعلى نسبة إصابات في العالم في ذلك الوقت . وقد سجل اقتصاد منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي انكماشا خلال عام 2020 وذلك بسبب الإغلاقات القسرية لغالبية المرافق الحيوية وقال مكتب الإحصاء الأوروبي : ان الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو انكمش بنسبة 6.8% خلال العام 2020 ، كما انكمش اقتصاد الإتحاد الأوروبي بنسبة 6,4% بحسب التقديرات الأولية . [2]

---

[1] – كيف أثر فيروس كورونا على التجارة بين العرب والصين ،مجلة العين الإخبارية الالكترونية ،الاثنين 2020/8/24، https :al-ain.com/article/the-virus-change-the-course-of-trade-between. ،في 15:30-2021/05/29.

[2] -كورونا يعصف باقتصاد منطقة اليورو والاتحاد الاوروبي في 2020،أحمد حاتم ،جريدة الاناضول الالكترونية،2011/02/02. https://www.aa-com.tr/ar/2131250. ،في 2021/06/01 ،17:00.

ويتوقع أن ينكمش الاقتصاد الألماني بنسبة 6.6% عام 2020 بسبب الفيروس وألا يعود الإنتاج في البلاد إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى نهاية 2021 . فقد أضر تعطل التجارة العالمية بسبب جائحة كورونا بالمصانع الألمانية ، وهي محرك الصادرات الأوروبية . [1]

المطلب الثالث : تأثير كورونا على التجارة الخارجية العالمية

أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انكماش حركة التجارة العالمية خلال 2020 بنسبة 9% بضغط تداعيات فيروس كورونا ، وأفاد أن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها الوباء أثرت بشكل كبير في التجارة العالمية .وأشار التقرير إلى انخفاض التجارة في السلع بنسبة 6% خلال العام الماضي ، فيما تراجعت التجارة في الخدمات بنسبة 16.5% .

وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي العام الماضي، وفرضت أوضاعا مالية صعبة على الشركات وسط توقف الإمدادات ومخاطر كبيرة، لا سيما خلال الربع الثاني الذي شهد ذروة الإغلاقات.

وكان تأثير الجائحة على التجارة العالمية أشد حدة خلال النصف الأول من 2020، مع انخفاض في القيمة بنحو 15.

وبدأت التجارة العالمية الانتعاش اعتبارا من الربع الثالث 2020، وبقوة أكبر في الربع الأخير من العام.

ويعزى الانتعاش في النصف الثاني إلى حد كبير، نتيجة تحسن التجارة في السلع، بينما لا تزال التجارة في الخدمات وزادت التجارة العالمية في السلع 8 % على أساس ربع سنوي، بالربع الأخير 2020، بينما شهدت تجارة الخدمات ركودا عند مستويات الربع الثالث.[2]

هذا تأثير كورونا على أكبر اقتصاد اوروبي،نشر في أفريل 2020على الساعة 2.24،اخر تحديث 2020/05/20على الساعة 11:50نموقع العربية الالكترونية،

[1] - https://www.alavabia.net/aswag:economy/2020/04/28،في ،18:00،01.06.2021.

– أحمد حاتم ،انكماش التجارة العالمية9 بالمئة ،جريدة الاناضول الالكترونية ،

[2] https//www.aa.com.trLar L2020L2140042.،يوم 2021/06/01، 18:15.

خلاصة الفصل:

فيروس كورونا المستجد هو سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقا ويعرف أيضا كورونا سارس2 وقد تم اكتشاف الفيروس أول مرة في 31 ديسمبر 2019 في مدينة يوهان الصينية.

وهو فيروس شديد العدوى ،تم الإعلان عنه كجائحة في مارس2020.ونتيجة لسرعة انتقال عدوى الفيروس فقد فرضت السلطات في جميع أنحاء العالم إجراءات شديدة مثل فرض قيود عل حركة الطيران وتطبيق الإغلاق التام وإغلاق المرافق ،وتأجيل الأحداث الرياضية والدينية والثقافية.

وقد سبب الوباء أضرار اجتماعية وإنسانية كبيرة ،واقتصادية أيضا، مست جل القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية لمعظم دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى كالصين ودول أوروبا كإيطاليا وألمانيا وفرنسا وغيرها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر جائحة كورونا على التجارة

تمهيد

- المبحث الأول:التجارة الخارجية في الجزائر.
- المبحث الثاني :الاجراءات المتخذة لتصدي تفشي فيروس كورونا في الجزائر.
- المبحث الثالث:اثر كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2016-2020.

تمهيد

عرف قطاع التجارة الخارجية الجزائرية عدة تعديلات في السياسة التجارية ،وذلك بدءا من فترة الرقابة على التجارة الخارجية ثم احتكار الدولة لها ،وانتهاء بتحريرها .

وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على سياسات التجارة الخارجية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وكذلك دراسة الحالة الوبائية وانتشار فيروس كورونا في الجزائر وتأثيره على إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية .

واعتمدنا في دراستنا على ثلاث مباحث:

المبحث الأول:التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: فيروس كورونا في الجزائر.

المبحث الثالث:أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2016–2020.

المبحث الأول:التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول :التجارة الخارجية في ظل مرحلة التقييد (1962-1989)

وهي المرحلة المباشرة للاستقلال وقد سميت بمرحلة الانتظار. [1] وأهم ماميز الجزائر بعد الاستقلال هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية ،نتيجة الدمار الذي لحق بها من طرف المستعمر الفرنسي نذكر منها:[2]

- عجز مالي كبير تركته الاستعمار الفرنسي بسبب تهريب الأموال للخارج ،وإفراغ خزينة الدولة من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة؛
- اقتصاد هش يعتمد بنسبة 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعات الاستخراجية ،ويتميز بالتفكيك بين قطاعاته ،بالإضافة إلى التبعية الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

أولا:التجارة الخارجية في ظل الرقابة

أمام الوضعية التي ورثتها الجزائر بعد استقلالها التي تميزت بفراغ في النظرة الاقتصادية وغياب النموذج المراد إتباعه، ولأجل فرض الدولة رقابتها على قطاع التجارة الخارجية لجأت الجزائر الى استخدام آليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية والتي تمثلت في :

- مراقبة الصرف :بعد صدور القانون 62-144 دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة الصرف والذي يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال الى الخارج؛[3]
- التعريفة الجمركية :تم استخدام معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية[4].وأسست الجزائر أول تعريفة جمركية بموجب المرسوم

---

[1] – بوحفص حاكي،عبد القادر دربال،أثر الإصلاحات الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر –،مجلة الإستراتيجية وتنمية، العدد03،الجزائر ،2007،ص 330.

[2] – وليد عابي :حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،مرجع سابق ،ص 235.

[3] – فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العلمية ،مجلة التكامل الاقتصادي ،الكلية التابعة لا،العدد2019،11،ص112.

[4] – صالح تومي وعيسى شقبقب،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية خلال الفترة1970-2002،مجلة الباحث ،العدد04،ورقلة،2006،ص32.

414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات ،يقوم على أساس التمييز بين السلع حسب طبيعتها و استخداماتها .[1]

- نظام حصص الاستيراد تم تحديد القيود الكمية بموجب المرسوم 188/63 الصادر بتاريخ 1963/5/16 والذي كان يهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وتحسبن وضعية الميزان التجاري؛[2]
- إضافة إلى تدابير وإجراءات أخرى تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية تجسدت من خلال تطبيق الأساليب التالية:[3]

_أسلوب الأدوات السعرية والذي يؤثر على الصادرات والواردات كالرقابة على الصرف والقيود الجمركية.

_أسلوب الأدوات الكمية ويتضمن إجراءات المنع ،نظام الحصص ،تراخيص الاستيراد.

_أسلوب الأدوات التنظيمية من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة،تقوم بعمليات التجارة الخارجية ،مثل المجموعات المهنية للشراء والديوان الوطني لتسويق.

ثانيا:مرحلة احتكار التجارة الخارجية

قد شهدت سنة 1970و1971 احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للاستيراد والتي تمثل منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تسهيل عمليات الاستيراد حسب الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة .

إن الهدف من هذا الاحتكار من خلال تراخيص الاستيراد هو التحكم في التدفقات التجارية في إطار التخطيط المركزي بغية تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ،حيث كانت أكثر من 80% من واردات الجزائر تحت رقابة الدولة.[4]

[1] – مغنية موسوس ،أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000–2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد11،الجزائر ،2013،ص132.

[2] – فيصل بهلولي ،مرجع سابق،ص113.

[3] – المرجع السابق ،ص114.

[4] – صالح تومي ،وعيسى شقبقب ،مرجع سابق،ص31.

المطلب الثاني:مرحلة تحرير التجارة الخارجية للجزائر

عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت الى التخلي على النظام الاشتراكي وتبني اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية ،والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية،[1]هذا التحرير جاء على مراحل :

أولا:مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية1990

بدأت المرحلة بصدور قانون النقد والقرض 10/90الذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية ،وقد كان من أهدافه توسيع صلاحيات بنك الجزائر ،تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر وحرية حركة رؤوس الأموال.

كما عزز قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مبدأ كسر احتكار التجارة الخارجية ومضي الدولة في تحرير التجارة من خلال تأسيس شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة،وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية

لنظام 02/90: يحدد كيفية فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي ،نظام 03/90:يحدد كيفية التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية .نظام 04/90:اعتماد وكلاء وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية وهي تهدف في مجملها الى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.[2]

ثانيا:مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991

في ظل التشريعات السابقة ونظر للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام ،بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991،الذي يؤكد إلغاء

[1] – مناصري يحيى ،مكيد علي،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية فس ظل التوجهات الحديثة ،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد1،الجزائر ،2018،ص 835

[2] – عبدات مراد ،التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2012،2014/03، ص167.

الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ حرية التجارة الخارجية بتحرير المعاملات التجارية وإلغاء شهادات الاستيراد والتصدير .[1]

كما صدر في هذا الاطار التعليمة رقم 03.91 من طرف بنك الجزائر المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد السلع وتمويلها بحيث أصبح النظام البنكي مسؤولا عن تمويل التجارة الخارجية.[2]

ثالثا :مرحلة العودة الى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا للمشاكل والاختلالات المالية التي ظهرت بعد صدور المرسوم 91/37،قامت

السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية وعلى توسيع مجال الواردات وتطبيق قواعد صارمة على التمويل بإصدار الحكومة للتعليمة رقم 625 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها ،حيث يتم تحدي ٰمعايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الانتاج الوطني من جهة أخرى ،وثانيهما على مستوى المتعاملين التجاريين ويتعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة الى أقل ما يمكن.[3]

رابعا:مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ1994:

بدأت هذه المرحلة بإمضاء اتفاقية Standby مع صندوق النقد الدولي والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 كخطوة نحو التحرير الشامل للمبادلات التجارية الخارجية والتي نجم عنها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية منها:

- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار
- التحرير الشامل للتجارة الخارجية بموجب التعليمة رقم 13/94 المؤرخة في 13 أفريل 1994 والمتضمنة حل لجنة OCH-AD .
- مواصلة تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وذلك بموجب الأمر 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995،وكذا الشروع في عملية الخصخصة بداية من سنة 1995.

- غطاس عبد الغفار ،زوري محمد ودادن عبد الوهاب ،أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012،مجلة الباحث،الجزائر 2011،ص285.[1]

- فاتحي رضوان ،دولي لخضر ،برباوي كمال ،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018،مجلة مجاميع المعرفة ،العدد01،الجزائر ،2019،ص142.[2]

- المرجع السابق،ص143.[3]

- في إطار مواصلة عملية الانفتاح التجاري تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.[1]

في 2005 تم دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 159/05،والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2002،التي كانت بدايتها منذ 1995،بالإضافة الى انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة والانفتاح على المحيط العربي بداية من سنة 2009.

كما قامت السلطات العمومية على اتخاذ إجراءات استثنائية ابتداء من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم عل القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة ،تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد السكر الأحمر والأبيض والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية.[2]

المبحث الثاني:كورونا في الجزائر

انتقل فيروس كورونا إلى الجزائر ،ومع بداية الانتشار تم اتخاذ اجراءات

المطلب الأول:ظهور كورونا في الجزائر

ظهرت أول إصابة لفيروس كورونا في الجزائر عند وصول رجل ايطالي الجنسية في 27 فيفري 2020،ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020 وبدأ الإصابات ترتفع الى أن وصلت في أواخر مارس 2020 الى 716 اصابة وسجلت 44 حالة وفاة ،كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب ،كما تزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي الى 4006 حالة مؤكدة ،فيما بلغ عدد الوفيات 450حالة ، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء ،وقد وصل عدد الحالات تحت العلاج 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و 4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة والسكانير، فيما يتواجد 23 مريض في العناية المركزية.

في شهر وصل عدد الحالات المؤكدة إلى 9394 حالة ،فيما بلغ اجمالي الوفيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، وبقيت عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصلت الى 13907 وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912 وفاة ،وتماثل 9897 مريضا للشفاء من الفيروس.[3]

---

[1] - غطاس عبد العفار زوري محمد ودادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 286

[2] - عبد العزيز طيبة،وعبد القادر رملاوي ،أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018،مجلة البشائر الجزائر ،العدد،05،ص59.

[3] -سهايلية سماح ،الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر ،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ،العدد03،الجزائر ،2020،ص28.

أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر :

من بين أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر :[1]

- عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من ايطاليا وفرنسا؛
- التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية والوقائية من انتشار فيروس كورونا؛
- نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري لخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي.

المطلب الثاني:الإجراءات المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا في الجزائر

اولا : على المستوى الاجتماعي :

من بين الإجراءات والتدابير التي وضعتها الجهات المعنية في الجزائر :[2]

- وقف الدراسة في المدارس والجامعات لمنع تفشي فيروس كورونا من خلال :

– إغلاق المدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي؛

– إغلاق الجامعات ومعاهد التعليم العالي ؛

– إغلاق المؤسسات التكوينية؛

– إغلاق مدارس التعليم ألقراني والزوايا وأقسام محو الامية

– غلق المؤسسات التربوية الخاصة،وروضات الاطفال؛

وقد أشار المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020،والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته على ما يلي :

- وضع تدابير التباعد الاجتماعي :نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي على :تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته من خلال الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل
- تطبيق التدابير لمدة 14 يوما :جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي أن "تطبيق التدابير موضوع هذا المرسوم ،على مستوى كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما ويمكن عند الاقتضاء رفع هذه التدابير أو تمديدها حسب نفس الأشكال؛

[1] – لمرجع السابق،ص 30

[2] – الجريدة الرسمية الجزائرية21.مارس /2020،مرسومتنفيذي رقم 20669،المؤرخ في 21 مارس 2020،يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته ،العدد15،ص ص 6-7.

- تعليق نشاطات نقل الأشخاص :كما جاء في المادة الثالثة في المرسوم التنفيذي والمتعلقة بالخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات ،نقل المسافرين بالسكك الحديدية ،والنقل بالمصاعد الهوائية والنقل الجماعي بسيارات الأجرة،تنظيم نقل الأشخاص من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية.
- غلق المحلات والمؤسسات :حيث جاء في المادة الخامسة "تغلق في المدن الكبرى محلات بيع المشروبات ،ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل الى المنازل.

كما تضمن المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته ،منح عطلة استثنائية مدفوعة الأجر مالا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة والنساء المكلفات بتربية أبنائهم الصغار وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

ثانيا: على المستوى الاقتصادي [1]

تمثلت التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على المستوى الاقتصادي في :

- التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 الى 31 مليار دولار؛
- التخفيف من نفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المس بأعباء الرواتب؛
- التوقف عن إبرام العقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الاجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليار دولار سنويا.
- تأخير إطلاق المشاريع المسجلة او قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ؛
- الإبقاء دون المساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم اليات مكافحة انتشار وباء كورونا؛
- الإبقاء دون المساس بالنفقات المتعلقة بقطاع التربية ؛
- التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوبائي؛
- تكييف الشركة الوطنية سون طراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال و نفقات الاستثمار من 14 الى 7 مليارات دولار.
-

[1] -النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء ،الاحد 22 مارس 2020تم الاسترداد من: https :www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020 03 22/191339.html.

ثالثا:على المستوى الصحي

يحتوي القطاع الصحي على المستوى الوطني على 82716 سرير منها 2500سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و247 مصلحة للطب الداخلي و79 مصلحة أمراض الرئة و100 مصلحة في اختصاصات أخرى بالإضافة الى 24 مصلحة للإنعاش بها 460 سرير ،كما أن قطاع الصحة يتوفر على 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش ،64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بالات تنفس اصطناعية.

وقد اعتمدت الجزائر منذ 23 مارس على بروتوكول علاج جديد ضد كوفيد 19 يدعى الكلوروكين وهو علاج مضاد للملاريا .ويستخدم لعلاج أمراض الروماتيزم ،حيث انه أظهر نتائج مشجعة في كل من الصين وفرنسا.

وفي الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر بشكل عاجل إلى معدات الحماية الطبية ،تمكنت الصين من شراء المعدات على وجه السرعة والتبرع بها للجزائر.[1]

المطلب الثالث:مراحل رفع الحجر الصحي في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإعداد خريطة طريق للخروج من الحجر وذلك بعد توصيات السلطة الصحية، حيث يتم رفع الحجر الصحي في الجزائر على مرحلتين:

المرحلة الأولى :

تبدأ من 7 جوان 2020،كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 145/20 المؤرخ في 7 جوان 2020 يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتشمل :[2]

- تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء كوفيد_19 إلى تعزيز المراقبة الصحية؛
- تعزيز المراقبة الصحية ويكون من خلال :

_وضع نظام وقائي للمرافقة الخاصة بالنشاطات المرخص باستئناف ممارستها ومن بين هذه النشاطات نجد :المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري ،النشاطات المتعلقة بالحرفيين ووكالات السفر والوكالات العقارية ونشاطات إصلاح الاحذية وتجارة الأدوات المنزلية والديكور والافرشة والخياطة والصيانة والتصليح وقاعات الحلاقة الخاصة بالرجال ومحلات الإطعام السريع.

[1] - سهايلية سماح ، المرجع السابق،ص31.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية ،المرسوم التنفيذي رقم 2-145 المؤرخ في 7 جوان 2020،ويتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته وتعديل أوقاته،العدد24.

- أسواق الخضر والفواكه والأسواق والفضاءات الكبرى وأسواق الماشية الأسبوعية وكل هذه النشاطات تخضع للتطبيق الصارم لتدابير الوقاية الصحية من خلال :

_ضرورة ارتداء القناع الواقي؛

_إلصاق التعليمات الوقائية في الأماكن؛

_احترام المسافة والتباعد الجسدي ؛

_وضع محاليل مائية كحولية ،وتنظيف النحلات وتطهير القطع النقدية والأوراق المصرفية.

- الالتزام بمراقبة تطبيق تدابير الوقاية: من طرف السلطات المسؤولة وأعوان الدولة لأن عدم الخضوع لها يؤدي إلى غلق ووقف النشاطات الاقتصادي والتجاري ولخدماتي.

المرحلة الثانية :[1]

تبدأ من 14 جوان 2020،وتشمل كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 159/20 المؤرخ في 13 جوان 2020 والذي يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته وذلك عن طريق :

_رفع الحجر المنزلي بالنسبة 19 ولاية ؛

_تعديل مواقيت الحجر المنزلي من الساعة الثامنة مساءا إلى غاية الساعة الخامسة صباحا بالنسبة لباقي الولايات ؛

_استئناف نشاطات النقل الحضري للمسافرين بالحافلات بالترمواي عبر كامل ولايات الوطن .

المبحث الثالث :أثر كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول: الأثر على الميزان التجاري

سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من 2016-2020 ،والمقارنة بين الصادرات والواردات قبل ظهور كورونا وخلال ظهورها:

- الجريدة الرسمية الجزائرية ،مرسوم تنفيذي رقم 20-159 المؤرخ في 13 جوان 2020 يتضمن تعديل الحجر المنزلي و التدابير المتخذة في إطار نظام

[1] الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته.

الجدول رقم:03 تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2020.

الوحدة:مليار دولار

البيان / السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
2016	30026	47089	17063-
2017	37191	46057	10868-
2018	41797.32	46330.21	4532.89-
2019	35823.53	41934.12	6110.58-
2020	23796.60	34391.64	10595.04-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

الشكل رقم 03:تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2016-2020.

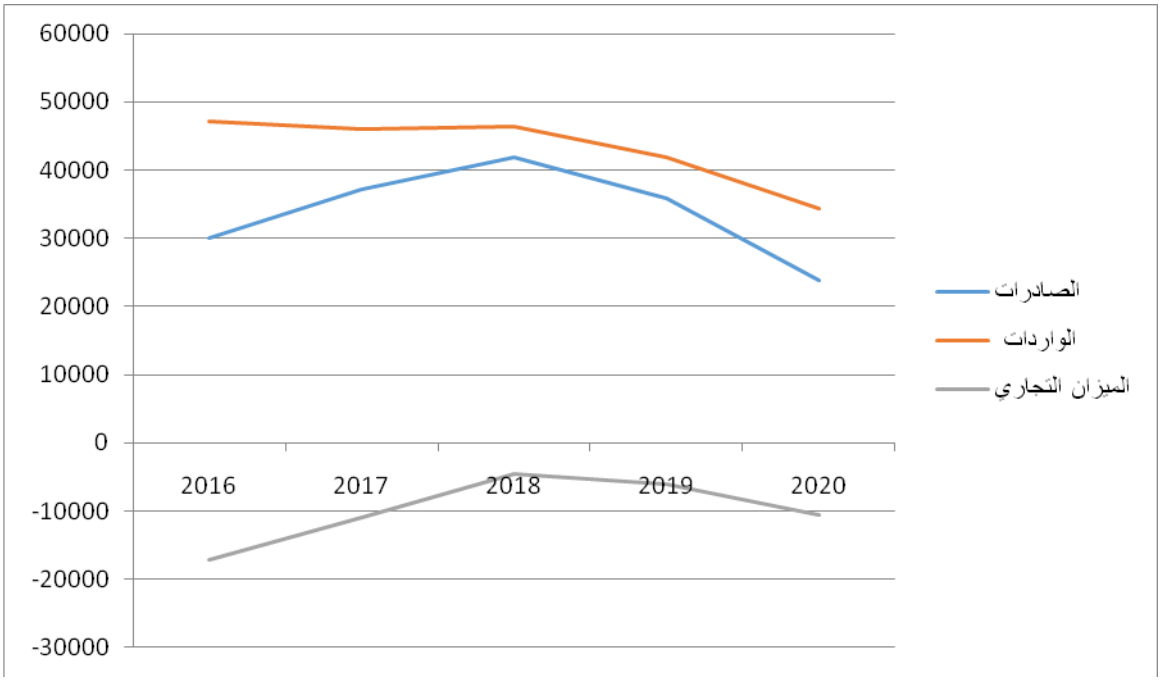

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

من الجدول أعلاه ، نسجل النقاط التالية:

- يعاني رصيد الميزان الجاري الجزائري من حالة عجز في الخمس سنوات الماضية ،وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات على الصادرات .

-خلال سنة 2016 سجل الميزان التجاري عجز بمقدار 17063 مليار دولار وذلك لارتفاع الواردات بالمقارنة مع الصادرات وتراجع صادرات الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول.

-سجل الميزان التجاري بسبب فيروس كورونا عجزا كبيرا سنة 2020 مقدرا 10595 مليار دولار وذلك بزيادة مقارنةب2019 ،حيث سجل عجز ب6110 مليار دولار،وذلك نتيجة انخفاض الصادرات إلى أقل قيمة خلال الخمس سنين الأخيرة نتيجة الإغلاق العالمي بسبب كورونا.

المطلب الثاني:الاثر على الصادرات

لتحديد اثر جائحة كورونا على الصادرات سنتطرق الى كل قيمتها و تشكيلتها

اولا :تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2020

جدول رقم 04:تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2020

الوحدة :مليار دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2016	30026	35424.43	2152.32
2017	37191	39825.35	2847.23
2018	41797.32	38871.75	2925.57
2019	35823.53	33243.17	2580.36
2020	23796.6	23541.11	2255.49

المصدر:من اعداد الطالبتين بالعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

الشكل رقم04:تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2020.

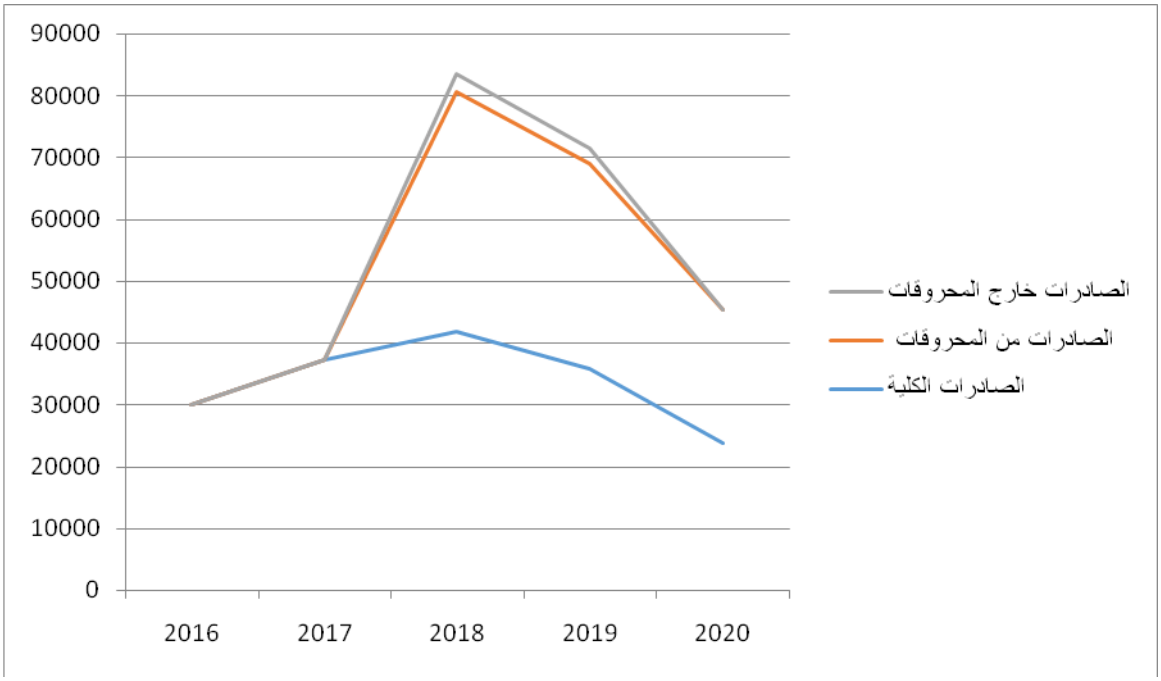

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016–2020 في ارتفاع ملحوظ و مستمر حيث انتقلت من 30026 مليار دولار سنة 2016 إلى 41797.32 مليار دولار سنة 2018 .

ولكن سنة 2019 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا من 41797.32 مليار دولار سنة 2018 الى 35823.53 مليار دولار، انخفاض قدر ب14 بالمائة تقريبا ، ويرجع دلك الى تراجع أسعار النفط خلال 2019 التي انخفضت بمقدار 38871.75 مليون دولار سنة 2018 الى 33243.17 مليار دولار سنة 2019 وهي التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية .

ثم انخفضت الصادرات الجزائرية أكثر في سنة 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط أكثر في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي بسبب الجائحة فانخفضت الصادرات إلى 23796 مليار دولار ، وانخفضت الصادرات من المحروقات إلى 21541.11 مليار دولار .

ثانيا : تطور صادرات الجزائر حسب وحدات الاستخدام

حسب الشكل السابق يشكل قطاع المحروقات أكبر قطاع في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 90 % . وسنحاول بيان تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم05:تطور الصادرات حسب وحدات الاستخدام

الوحدة :مليار دولار

وحدات الاستخدام	2018	2019	2020
المواد الغذائية	373.77	407.86	442.59
المواد الخام	92.39	95.95	71.52
المنتجات نصف المصنعة	2335.58	1956.92	1611.18
سلع التجهيزات الزراعية	0.31	0.25	0.32
سلع التجهيزات الصناعية	90.10	82.97	90.81
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	33.42	26.42	39.06

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم industries.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، باستثناء النفط تركز الصادرات وخارج قطاع المحروقات ،حيث تعتبر المنتجات النصف المصنعة هي الأكثر تصدير في الجزائر خلال الثلاث السنوات الأخيرة قدرت في

20182335.58 مليار دولار ،وانخفضت في 2019 الى 1956.92 مليار دولار، وفي 2020 ونتيجة الإغلاق العالمي وإغلاق المصانع احترازا من كورونا الى 1611.18 مليار دولار .

تليها المواد الغذائية التي وصلت في 2018 الى 373.77 مليار دولار وارتفعت الى 407.86 مليار دولار في 2019،لترتفع اكثر في 2020 وتصل الى 442.59 مليار دولار.

وكانت سلع التجهيزات الزراعية هي الأقل تصديرا في السلع الجزائرية 0.31 مليار دولار سنة 2018، لتنخفض في 2019 الى 0.25 مليار دولار وارتفعت أكثر في 2020 الى 0.32 مليار دولار .

الشكل رقم 05:تطور الصادرات حسب وحدات الاستخدام

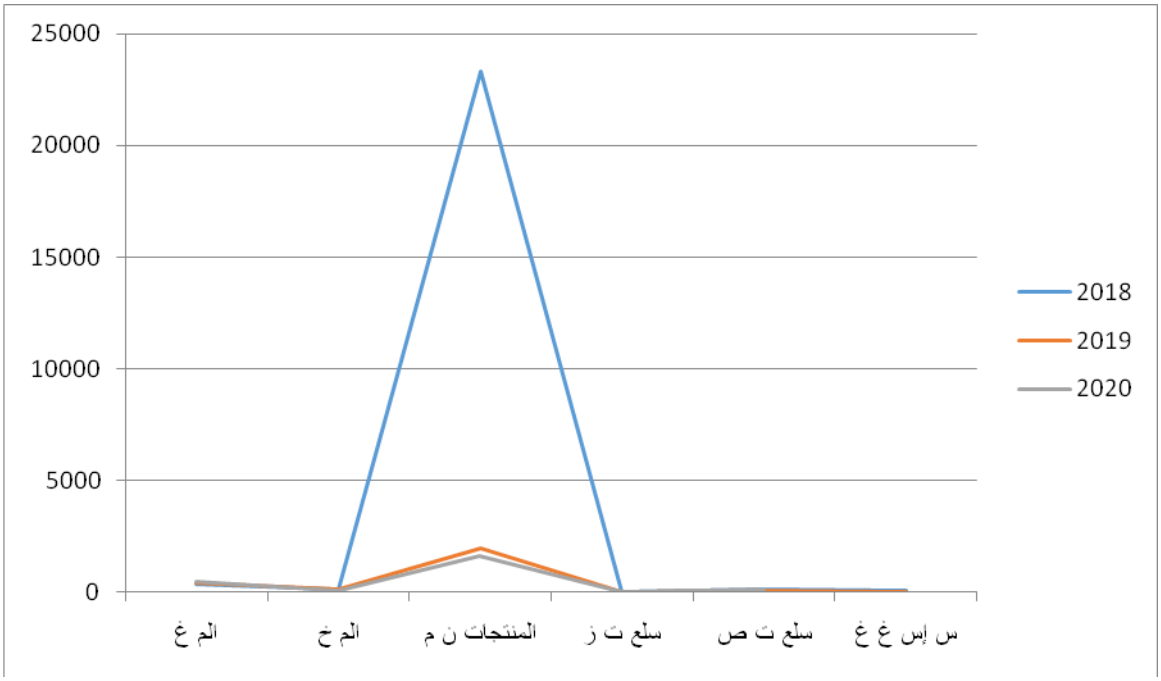

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

ثالثا:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول رقم 06

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2018_2020

الوحدة:مليار دولار

المنطقة الجغرافيا	2018	2019	2020
أوروبا	26550	22810	13511.37
اسيا أو اوقيانوسيا	594.80	6951	6805.82
إفريقيا	2180	1270	1927
أمريكا الشمالية والجنوبية	7040	3080	1537.2

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

من بيانات الجدول اعلاه نلاحظ :

-في 2019 انخفضت صادرات الجزائر نحو أوروبا من 26.55 مليار دولار سنة 2018 الى 22.81في 2019 هي بذلك سجلت انخفاض يقدر ب 14.08%

-أقدمت دول أسيا أو أقيانوسيا على شراء المنتجات الجزائرية بما قيمته 6.951 مليار دولار في 2019 مقابل 5.948سنة 2018 وكانت أغلب هذه المبادلات مع بلدان اسيا ،

-الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين الأمريكيتين سجلت انخفاض بنسبة 44.85% سنة 2019 حيث انخفضت 7040 مليار دولار سنة 2018 الى 3.88 مليار دولار سنة 2019.

-تبقى المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف في 2019 بنسبة 1.55% عن 2018.

أما في ما يخص سنة2020 وبعد ما عاشه الاقتصاد الجزائري بسبب جائحة كورونا انخفاض كبير في معضم الدول .

بالنسبة أهم الدول المصدر إليها :

تبقى أكثر من نصف صادرات الجزائر خلال سنة 2020، مصوبة نحو كل من ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، تركيا، الصين،بريطانيا. حيث تعتبر إيطاليا الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها14.47% تليها كل من فرنسا، اسبانيا ،تركيا والصين على التوالي بنسبة التالية 13.69%،9.84%،8.91%،4.89%،2.68%.

الجدول رقم07:أهم الدول المصدرة إليها(%)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020
إيطاليا	/	/	/	%12.90	%14.47
فرنسا	/	/	/	%14.11	%13.69
اسبانيا	/	/	/	%11.15	%9.84
تركيا	/	/	/	%6.27	%8.91
الصين	/	/	/	%4.58	%4.89
بريطانيا	/	/	/	%6.42	%2.68

*2016-2017-2018 تعذر الحصول على المعلومات.

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

المطلب الثالث:الأثر على الواردات

أولا:تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2016_2020

الجدول رقم:08 تطور الواردات خلال الفترة 2016_2020

الوحدة:مليار دولار

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	47089	46057	46330.21	41934.12	34391.64

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات في حالة تناقص حيث كانت في 2016 تقدر 47089 مليار دولار، لتبدأ بالانخفاض حتى نصل إلى 41934.12 مليار دولار سنة 2019 وفي 2020 ،ونتيجة الإغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا انخفضت الواردات الجزائرية إلى 34391.64 مليار دولار .

ثانيا:واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام:

الجدول رقم 08 واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام

الوحدة:مليار دولار

وحدات الإستخدام	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد الغذائية	/	/	8573.58	8072.27	8094.91
الطاقة وزيوت التشحيم	/	/	1078.10	1436.23	915.35
المواد الخام	/	/	1900.25	2012.23	2299.42
المنتجات نصف المصنعة	/	/	10965.84	10297.52	7967.61
سلع التجهيزات الزراعية	/	/	564.86	457.70	205.94
سلع التجهيزات الصناعية	/	/	16485.96	13202.4	9157.73
سلع استهلاكية غير غذائية	/	/	6761.71	6455.77	5750.68

*2016_2017 تعذر الحصول علة المعلومات.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

الشكل رقم06: واردات الجزائر حسب وحدة الاستخدام.

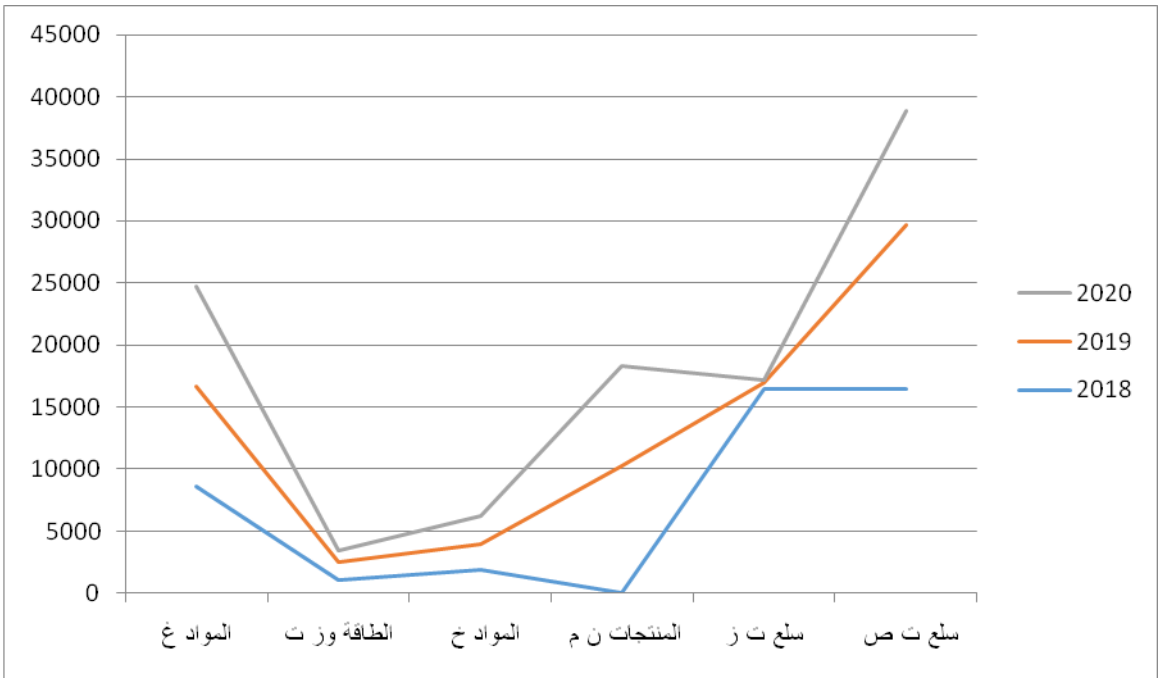

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن المواد الغذائية تحتل المصدر الأول لواردات الجزائر ونلاحظ زيادتها بشكل مستمر في 2018 قدرت 8573.58 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 8094.91 مليون دولار أمريكي في 2020وذلك يرجع الى عدم القدرة في الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي ،سلع التجهيزات الصناعية هي الأكثر استيرادا في الجزائر.

ثالثا:التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم 09:التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

المنطقة الجغرافية	2016	2017	2018	2019	2020
أوروبا	/	/	25410	223900	16662.7
اسيا و أوقيانوسيا	/	/	24623	25781	11256.38
إفريقيا	/	/	1270	1340	1124.6
أمريكا الشمالية	/	/	5910	5630	5347.9

والجنوبية					

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

*2016_2017 تعذر الحصول على المعلومات

الشكل رقم:07التوزيع الجغرافي للواردات لسنة2018

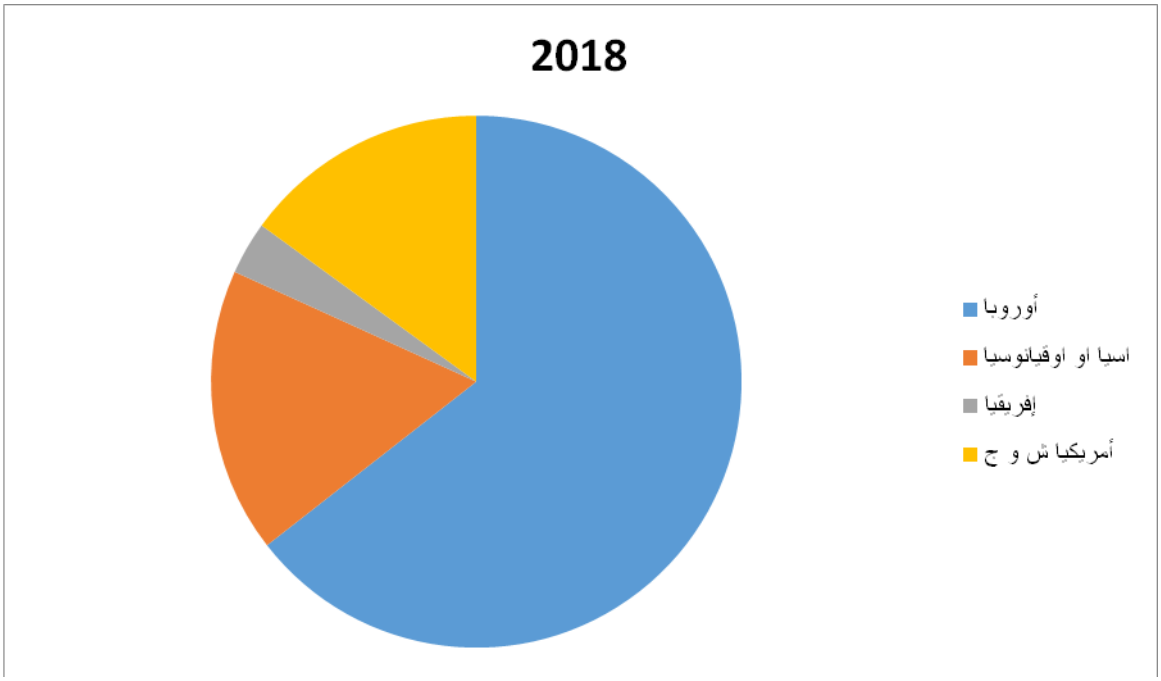

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

الشكل:التوزيع الجغرافي للواردات لسنة2019.

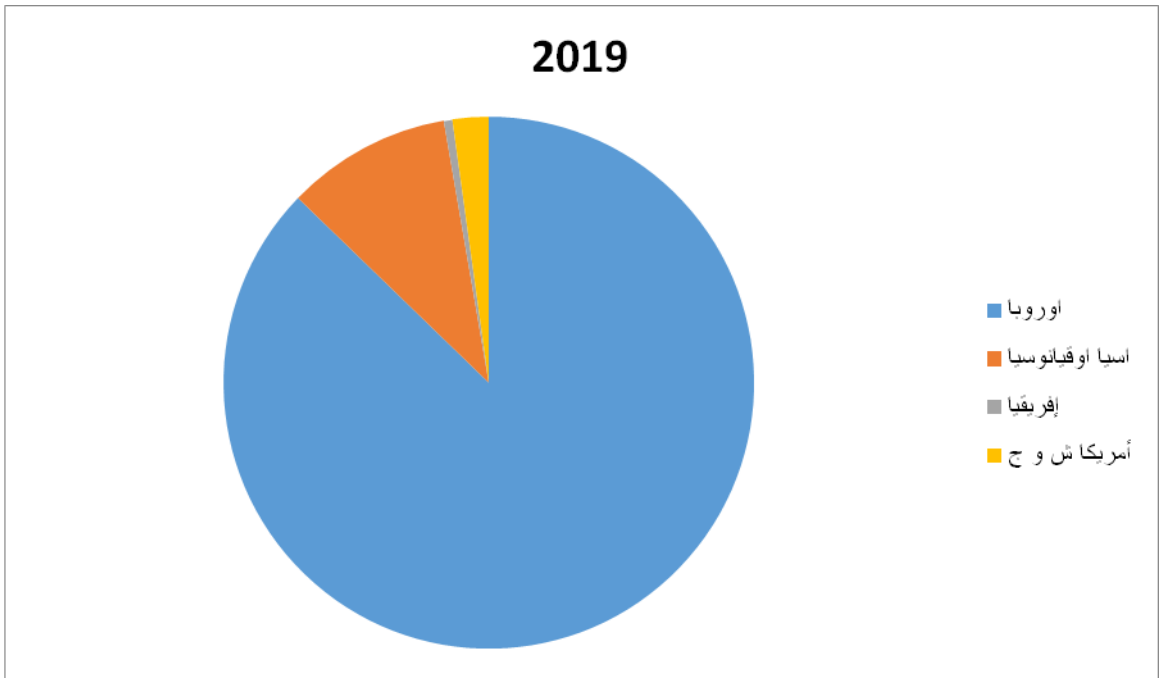

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم industries.gov.dz.

الشكل رقم09:التوزيع الجغرافي للواردات لسنة2020.

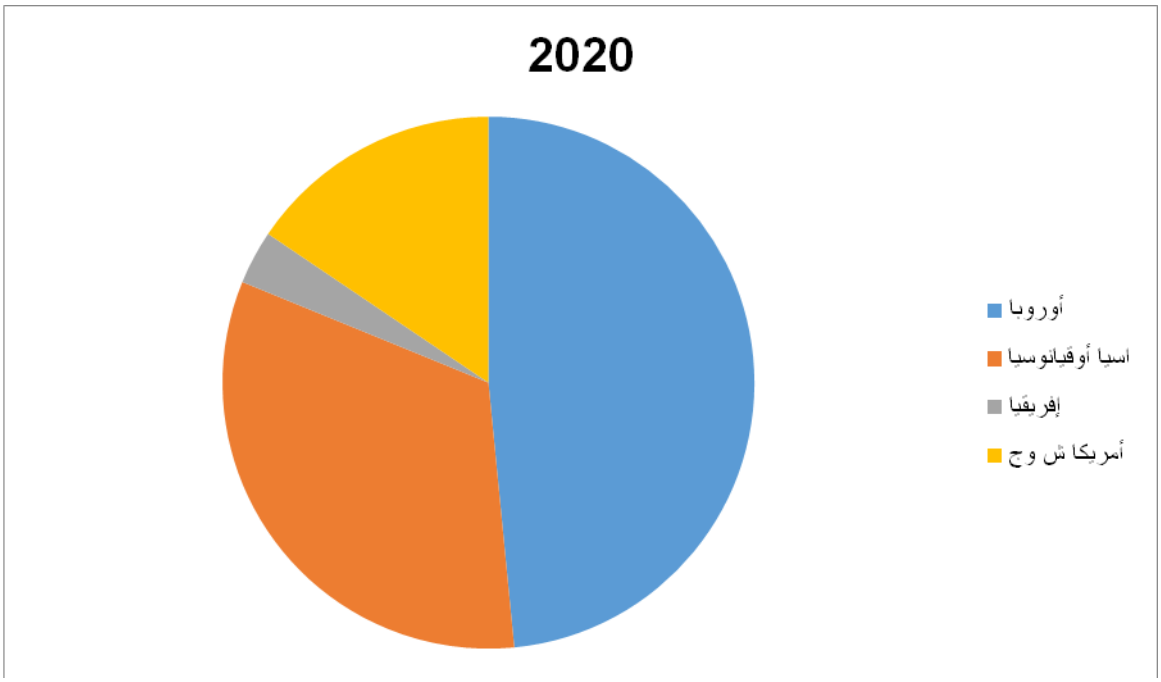

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

في 2019 استوردت الجزائر من بلدان أوروبا ما قيمته 223900 مليار دولار مقابل 25 مليار دولار خلال 2018 مسجلة انخفاضا،أما بالنسبة للأمريكيتين فقد انخفضت إيرادات الجزائر في 2019 حيث قدرت5630 مليار دولار مقابل 5910 مليار دولار في 2018.

في إفريقيا الجزائر استوردت ما قيمته 1340 مليار دولار خلال 2019 مقابل 1270 مليار دولار حلال 2018 أي ارتفاع قدر 5.16%،أما في سنة 2020 فقدر ارتفاع الواردات بنسبة كبيرة بسبب ما خلفته الجائحة.

اهم الدول المستوردة منها:(%)

في 2020 :على الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24.46% ،برزت الصين كمورد رئيسي للجزائر خلال 2020،حيث ساهمت بنسبة 18.81%من اجمالي واردات الجزائر.وتليها كل من فرنسا ،ايطاليا وألمانيا واسبانيا وبريطانيا على التوالي بنسبة :10.60%،7.05%،6.48%،4.07%،6.22%.

الدول	2019	2020
الصين	18.25	16.81
فرنسا	10.20	10.60
ايطاليا	8.13	7.05
ألمانيا	6.76	6.48
اسبانيا	6.11	4.3
بريطانيا	3.38	4.07

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم industries.gov.dz.

الشكل رقم10: أهم الدول المستوردة لسنة 2019.

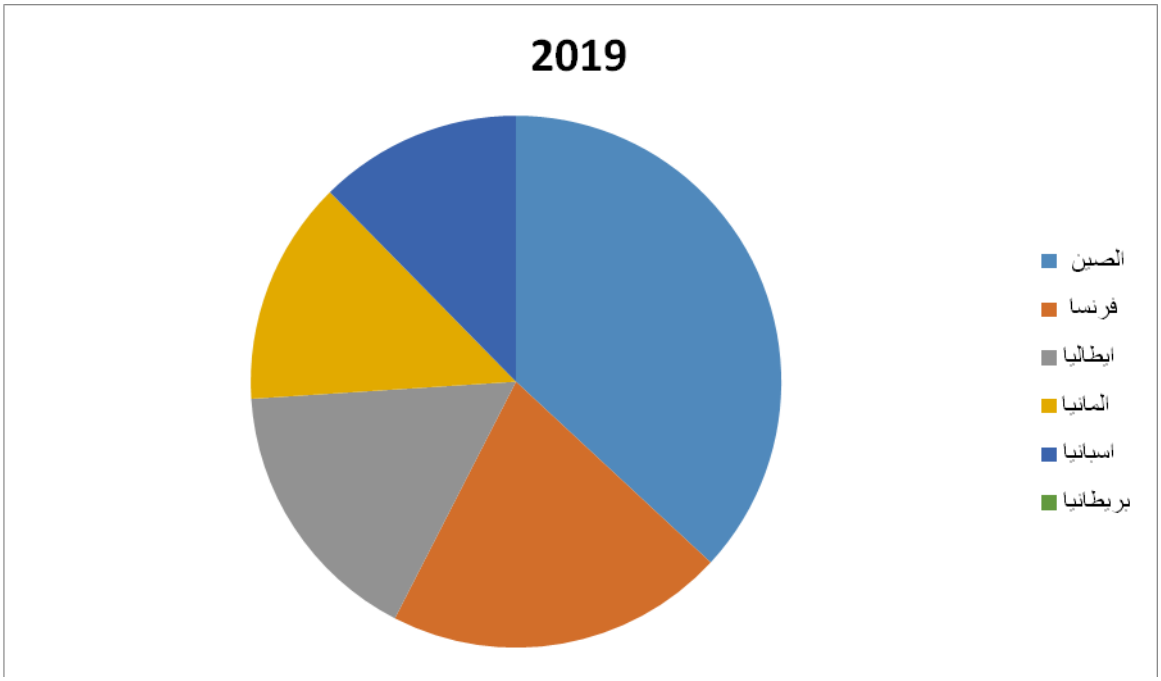

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

الشكل رقم11 :أهم الدول المستوردة لسنة 2020.

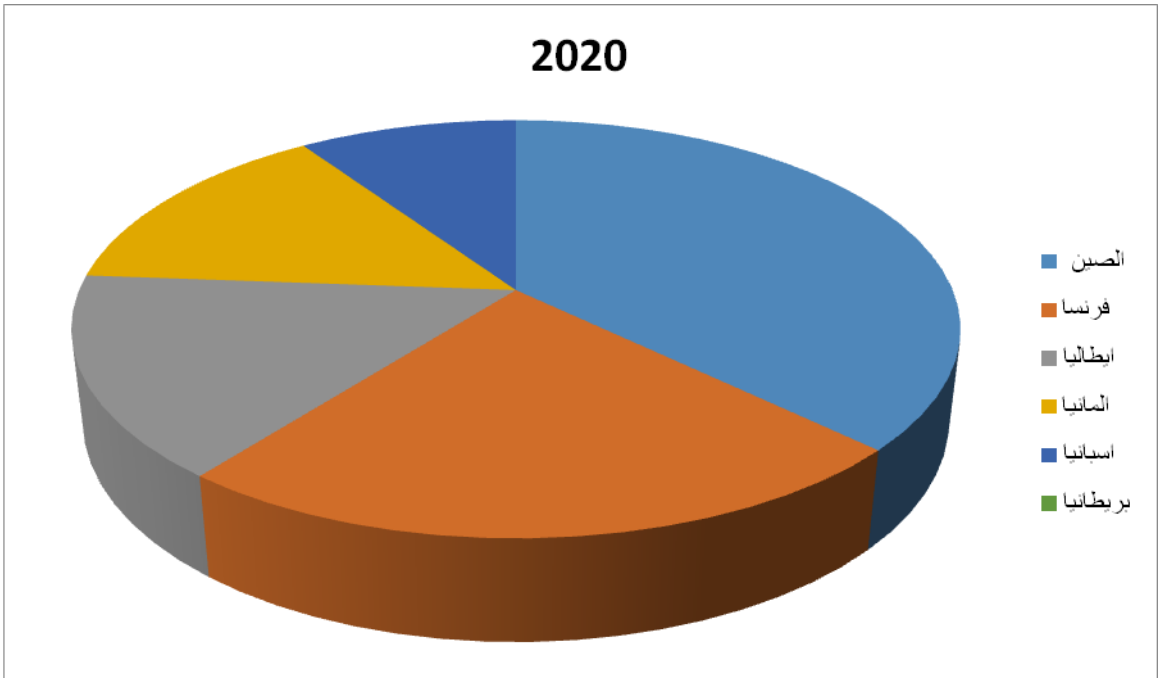

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم .industries.gov.dz

خلاصة الفصل:

عرفت السياسات التجارية الخارجية في الجزائر ثلاث مراحل أساسية ،تمثلت المرحلة الأولى في الرقابة الدولية للتجارة الخارجية ،بعد الاستقلال والى غاية بداية سبعينات القرن العشرين ،متخذة بذلك جملة من الإجراءات تمثلت في استخدام الرقابة على الصرف ،ونظام الحصص والتعريفات الجمركية .

بعد ذلك مرحلة الاحتكار الدولة للقطاع مند بداية السبعينات الى غاية 1989،بعدها جاءت مرحلة تحرير التجارة الخارجية كخيار استراتيجي.

وقمنا بتطرق أيضا لظهور فيروس كورونا في الجزائر وبدأ تفشي هذه الجائحة تدريجيا في ظل حالة الاستهتار واللامبالاة وكذلك قلت المعلومات حول الفيروس .

وإتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات الهادفة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره عن طريق اجرءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي ،وتعليق نشاط العديد من القطاعات كالتربية والتعليم العالي والنقل وقطاعات أخرى كالقطاعات الحيوية.

أثر فيروس كورونا سلبا على التجارة الخارجية الجزائرية في جميع المستويات بسبب الصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار البترول وشلل حركة الأشخاص والبضائع ،وكذلك بفضل الصدمات الداخلية المرتبطة بتدابير الوقائية من الفيروس التي فرضتها الحكومة مما وضع الجزائر امام تحدي وكشف من خلل واضح متمثل في الهيكل الاقتصادي الوطني القائم على الريع البترولي.

الخاتمة:

تعتبر عملية تنمية التجارة الخارجية في الجزائر من المسائل الهامة ،المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات ،من هذا المنطلق ،اتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتنمية صادراتها،منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي.فتنظيم التجارة الخارجية بالجزائر ،مرت بثلاث مراحل :المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال إلى غاية سنة 1970أين انتهجت الجزائر سياسة الرقابة على التجارة الخارجية على التجارة الخارجية من خلال عدة آليات تتمثل في الرقابة على الصرف ، التعريفة الجمركية ونظام الحصص ،والمرحلة الثانية من سنة 1970 الى 1989، أين قامت الجزائر باحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ،ثم تأتي بعدها مرحلة تحرير التجارة الخارجية أين أصبحت المبادلات التجارية خالية من القيود.

عالجت هذه الدراسة أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 2016-2020، حيث أثرت الأزمة بشكل عميق على التجارة الخارجية الجزائرية ،وبناءا على الدراسة التحليلية توصلنا الى النتائج التالية:

تقييم الفرضيات:

من خلال ما تم فرضه نتوصل إلى تأكيد :

-الفرضية الأولى: من حيث أن فيروس كورونا المستجد هو شكل جديد من الفيروسات سريعة الانتشار بين القارات

-الفرضية الثانية: حيث تأثرت التجارة الخارجية في الجزائر سلبا بسبب جائحة كورونا.

-الفرضية الثالثة :حيث حقق الميزان التجاري عجزا بسبب اجراءات وتدابير الوقاية التي اخدتها الجزائر على غرار دول العالم التي تشملها الوباء.

النتائج:يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية

النتائج النظرية:

-فيروس كورونا المستجد هو سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقا ،وهو فيروس شديد العدوى ،أعلن عنه كجائحة في مارس 2020.

النتائج التطبيقية:

-تراجع صادرات الجزائر بمقدار 10 مليار دولار أو بنسبة 33%،من 35.8 مليار دولار في 2019 الى 23.8 في 2020؛

-التراجع الحاد للصادرات الجزائرية كان بسب تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية ،وانكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة جائحة كورونا .

-انخفاض صادرات الجزائر من البترول بسبب الإغلاق العالمي ونقص الطلب .

-تراجع واردات الجزائر بمقدار 7.4 مليار دولار او 18% الى 34.4 مليار دولار في 2020 من 42 مليار دولار في 2019.

-عجز الميزان التجاري للجزائر ارتفع الى 10.6 مليار دولار في 2020،من 6.11 مليار دولار في 2019.

الاقتراحات:

-ينبغي على الدولة الجزائرية منح الأولوية للإصلاحات العميقة التي تعيد تأهيل الاقتصاد بعيدا عن الاتكال على النفط.

-على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية ،خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،من أجل الرفع من قدرتها التصديرية ،ولا يأتي ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات أو سلطات .

-ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة،والصناعات الاستخراجية ،والسياحة والصناعات التقليدية ،من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

افاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي تم مواجهتها في إعداد هذا البحث من نقص المراجع فيما يخص جائحة كورونا ،وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها ،فإن هذا البحث لا يحلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية ،ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع ،لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وهي كما يلي:

-تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد الجزائر وعلاقتها الدولية ؛

-حدود تأثير فيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية لعقود التجارة الخارجية؛

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1- أشرف أحمد العدلي ،التجارة الدولية ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،ط1 ،الاسكندرية، 2006.

2- جمال جويدان الجمل ،التجارة الخارجية ،مركز الكتاب الأكاديمي،ط1، عمان ،2012.

3- حسام علي داوود ،اقتصاديات تاتجارة الخارجية ،دار المسير للنشر والتوزيع،ط1،عمان الاردن،2002.

4- حمدي عبد العظيم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،مكتبة زهراء المشرق ،مصر ،1996.

5- رشاد العصار وأخرون ،التجارة الخارجية ،دار الميسرللنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2000.

6-سامي خليل،الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية ،دار التهضة العربية ،ط1،القاهرة،2001.

7-سامي عفيفي حاتم ،دراسات في الاقتصاد الدولي ،الدار المصرية اللبنانية ،ط5،مصر ،2000.

8- سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ،الدار المصرية اللبنانية للنشروالتوزيع ،بيروت،1991.

9- سعيد النجار ،تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقلديين،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،1973.

10- سقيري نوري موسى واخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ،المسير للنشر والتوزيع،ط2،عمان،2015.

11- سمير اللقماني ،منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول العربيى ،دار الحامد للنشر ،ط1،الرياض،2003.

12- طارق فاروق الحصري،الاقتصاد الدولي،المكتبة العصرية لنشر والتوزيع،ط1،مصر 2010.

13-عادل أحمد حشيش ،اساسيات الاقتصاد الدولي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت 2003.

14-عبد الخالق جودة ،الاقتصاد الدولي ،دار النهضة العربية ،ط4،القاهرة،1992.

15-عبد الرحمان يسرى أحمد ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001.

16-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان،التبادل التجاري،دار الحامد للطباعة والنشر،ط2004،1.

17- عطا الله علي الزبون،التجارة الخارجية ،دار البازوري لنشر والتوزيع،عمان ،2015.

18-علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،السيرة للنشروالتوزيع،ط1،عمان الاردن،2007.

19- فضل علي مثنى ،الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ،دارالنشر مدبولي،ط1،القاهرة،2000.

20-فوزي عبد الرزاق ،استراتيجيات التجارة الخارجية ،رمرم ناشرون وموزعون،عمان ،2016.

21- كاضم عبادي حمادي الجاسم،جغرافية التجارة الدولية ،دار الصفاء للنشر ،ط1،عمان،2015.

22- محمد دياب ،التجارة الدولية في عصر العولمة ،دار المنهل اللبناني،ط1،لبنان ،2010

23- محمد علي ابراهيم ،الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات،الدار الجامعية،ط1،الاسكندرية،مصر ،2003.

24-موسى سعيد مطر واخرون ،التجارة الخارجية ،دار صفاء ،عمان ،2001.

25- يوسف مسعداوي ،دراسات في التجارة الدولية ،دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر ،2010.

- المقالات:

26- أحمد فايز الهرش ،أزمة الإغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا،بحوث الادارة والاقتصاد ،العدد02، 2020.

27- بن زكوة العونية،تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي ،مجلة اقتصاد المال والاعمال ،العدد03،2020.

28-بوحفص حاكي عبد القادر دربال ،اثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر ،مجلة الاستراتيجيات وتنمية ،العدد03،2007.

29-خوميجة فتيحة ،اثر فيروس كورونا على متغيرات مربع كالدور العالمية ،مجلة الاستراتيجية والتنمية ،العدد ،02،2001.

30-سفيان خلوفي كمال شريط ،اثر جائحة كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر النصف الاول من سنة 2020،مجلة الاستراتيجية والتنمية ،العدد02،2020.

31- سهايلية سماح ،الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر ،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية ،العدد03، 2020.

32-صالح تومي وعيسى شقبقب ،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية حلال الفترة 1970-2002،مجلة الباحث ،العدد04، 2006.

33-عبد العزيز ،طيبة ،وعبد القادر رملاوي ،اثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018 مجلة البشائر ،العدد05، 2019.

34- علي سعدي عبد الزهرة ،منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا ،العدد 04،2020.

35-غبولي أحمد وتوايتية الطاهر،دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد02، 2020.

36- غطاس عبد الغفار زوري محمد ودادن عبد الوهاب اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 ،مجلة الباحث ،العدد 01، 2013.

37- فاتحي رضوان ،دولي لخضر برباوي كمال ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ،مجلة مجاميع المعرفة ،العدد01 ،2019.

38- فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانظمام الى منظمة التجارة العالمية ،مجلة الباحث ،العدد 01، 2019.

39-المختار العيادي ،الحجر الصحي للمصابين بالامراض المعدية في سياق مكافحة جائحة كورونا ،مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،العدد2020،02..

40-مغنية موسوس،أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013 ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد11، 2013.

41-مناصري يحيى مكيد علي ،دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة ،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد 03، 2018.

42- نصر الدين توات ،اثر جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،العدد01 ،2021.

- **الاطروحات والمذكرات:**

43-عبدات مراد ،التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات التبادل الحر ،حالة الجزائر،اطرؤحة دكتوراه ،جامعة الجزائ 03، 2012-2014.

44-وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،اطروحة دكتوراه ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2018-201

45-نصر الدين قريبي ،اثر الصادرات على النمو الاقتصادي،رسالة ماجستير ،جامعة وهران ،2014.9.

46-فيصل لوصيف ،اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال 1970-2012، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2013-2014.

47-بورزاق نادية حمادي نعيمة ،اهمية اتخاد القرارات لحل المشاكل في المنظمات الصحية ،مذكرة ماستر ،جامعة مستغانم،الجزائر،2019-2020.

48-عقعاق نادية ،النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ،مذكرة ماستر ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان، 2014-2015.

- **القوانين والمراسيم:**

49- الجريدة الرسمية :المرسوم التنفيذي رقم 20-69 لبصادرة بتاريخ 21 مارس 2020.

50- النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجل الوزراء،الصادرفي22مارس2020،

https :www.radioagerie.dz/news/ar/article/20200322/191339.html.

51- الجريدة الرسمية :مرسوم تنفيذي رقم 2-145 الصادر بتاريخ 7 جوان 2020.

52- الجريدة الرسمية : مرسوم تنفيذي رقم 20-159 الصادرة بتاريخ 13 جوان 2020.

- **التقارير:**

53- حصيلة التجارة الخارجية 2016-2020.

- **المواقع الالكترونية:**

54- موقع الجريدة الرسمية الجزائرية www.joradp.dz

55- موقع وزارة التجارة www.indistnes.gov.dz

56- www.bbc.com/aabic/word

57- bank.w.global economic prospect.washinglio,.2020

58- https://www.aa.com:tr/ar/2131250

59- https://www.al.ain .com/article/the-virus-change-the-course-of-trade--betweer.

60- https://www.alavabia:a-net/aswagMeconomy

61- https ://www.aa.com.tral/2020/2140042

قائمة الملاحق

الملحق رقم:01

الدولة	الو.الم.الام	المانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	الصين	روسيا	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الرابع 2019	0.5	0.1-	0.1-	00	0.2-	0.4	1.9-	1.3	0.5	0.6-	0.4-	0.9
الربع الاول 2020	1.3-	2-	5.9-	2.2-	5.4-	5.2-	0.6-	9.8-	0.3	1.2-	0.5-	0.7
الربع الثاني 2020	9.5-	.10-	13-	20.4-	12-	18.5-	7.8-	11.5	8.5-	17.3-	/	/

الملحق رقم :02

البلد	الو.الم.الام	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	ايطاليا	اسبانيا	اليابان	روسيا	البرازيل	المكسيك	جنوب افريقيا	الهند
الربع الاول2020	2.2-	3.1-	6.1-	10.8-	8.0-	8.4-	6.0-	2.3-	0.9-	3.1	0.6-	3.1-

الملحق رقم:03

البيان / السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
2016	30026	47089	17063-
2017	37191	46057	10868-
2018	41797.32	46330.21	4532.89-
2019	35823.53	41934.12	6110.58-
2020	23796.60	34391.64	10595.04-

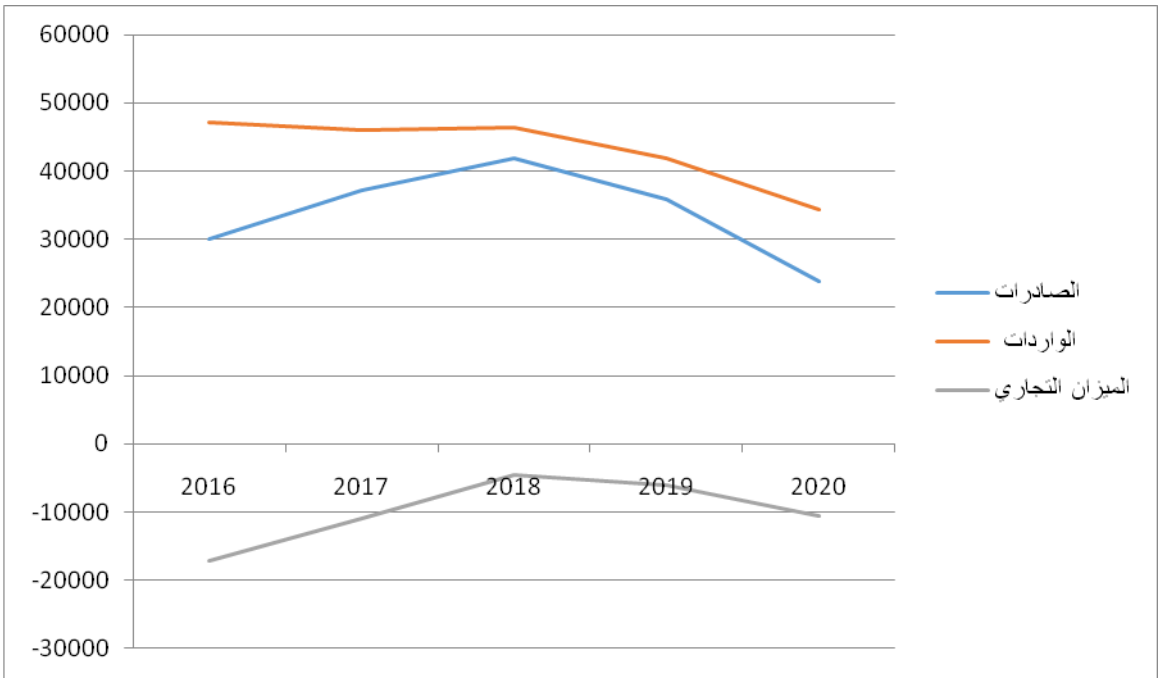

الملحق رقم:04

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2016	30026		
2017	37191		
2018	41797.32	38871.75	2925.57
2019	35823.53	33243.17	2580.36
2020	23796.6	23541.11	2255.49

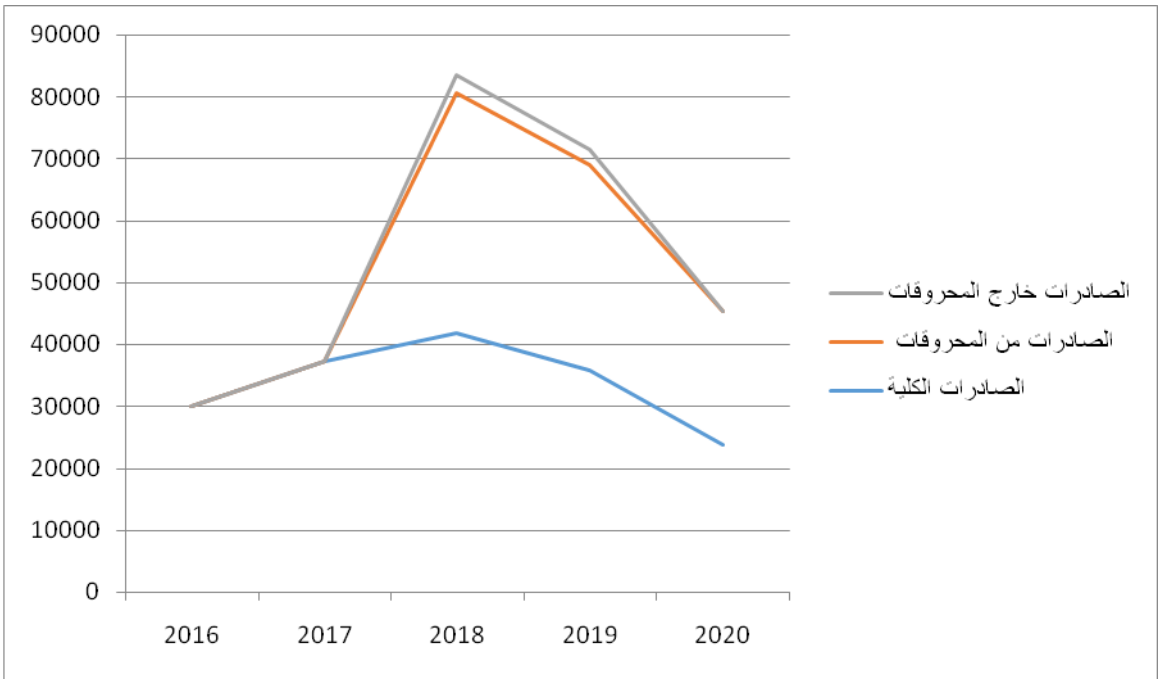

الملحق رقم:05

وحدات الاستخدام	2018	2019	2020
المواد الغذائية	373.77	407.86	442.59
المواد الخام	92.39	95.95	71.52
المنتجات نصف المصنعة	2335.58	1956.92	1611.18
سلع التجهيزات الزراعية	0.31	0.25	0.32
سلع التجهيزات الصناعية	90.10	82.97	90.81
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	33.42	26.42	39.06

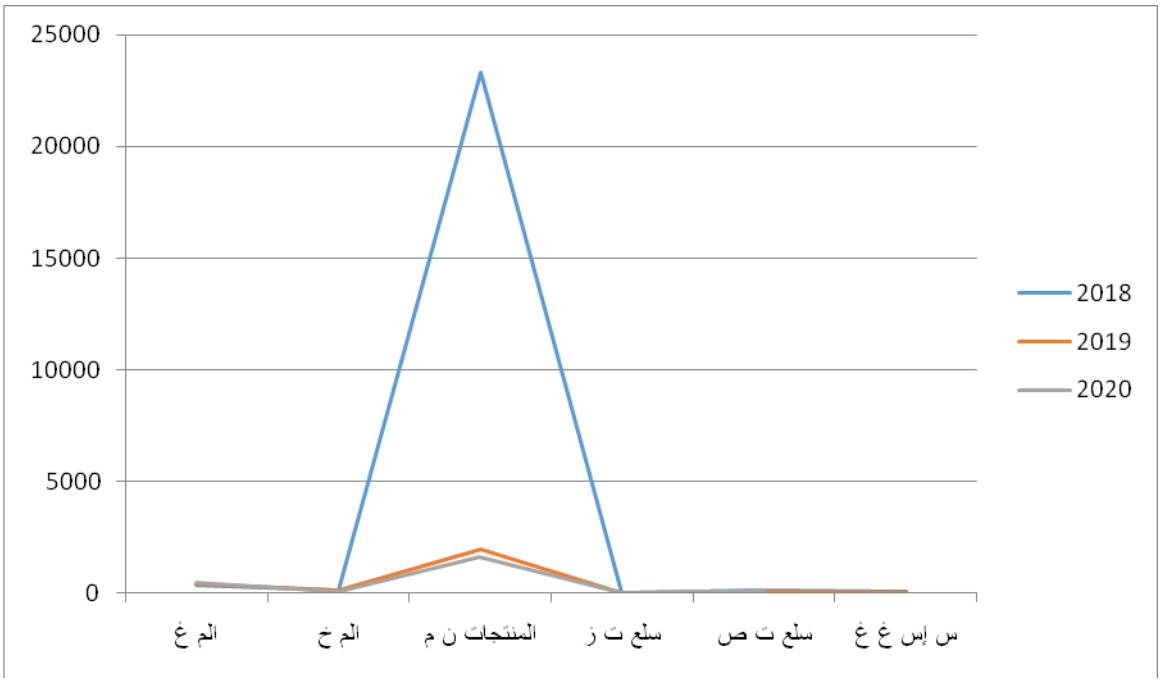

الملحق رقم:06

المنطقة الجغرافيا	2018	2019	2020
أوروبا	26550	22810	13511.37
اسيا أو اوقيانوسيا	594.80	6951	6805.82
إفريقيا	2180	1270	1927
أمريكا الشمالية والجنوبية	7040	3080	1537.2

الملحق رقم:07

الدول	2016	2017	2018	2019	2020
إيطاليا	/	/	/	%12.90	%14.47
فرنسا	/	/	/	%14.11	%13.69
اسبانيا	/	/	/	%11.15	%9.84
تركيا	/	/	/	%6.27	%8.91
الصين	/	/	/	%4.58	%4.89
بريطانيا	/	/	/	%6.42	%2.68

الملحق رقم:08

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	47089	46057	46330.21	41934.12	34391.64

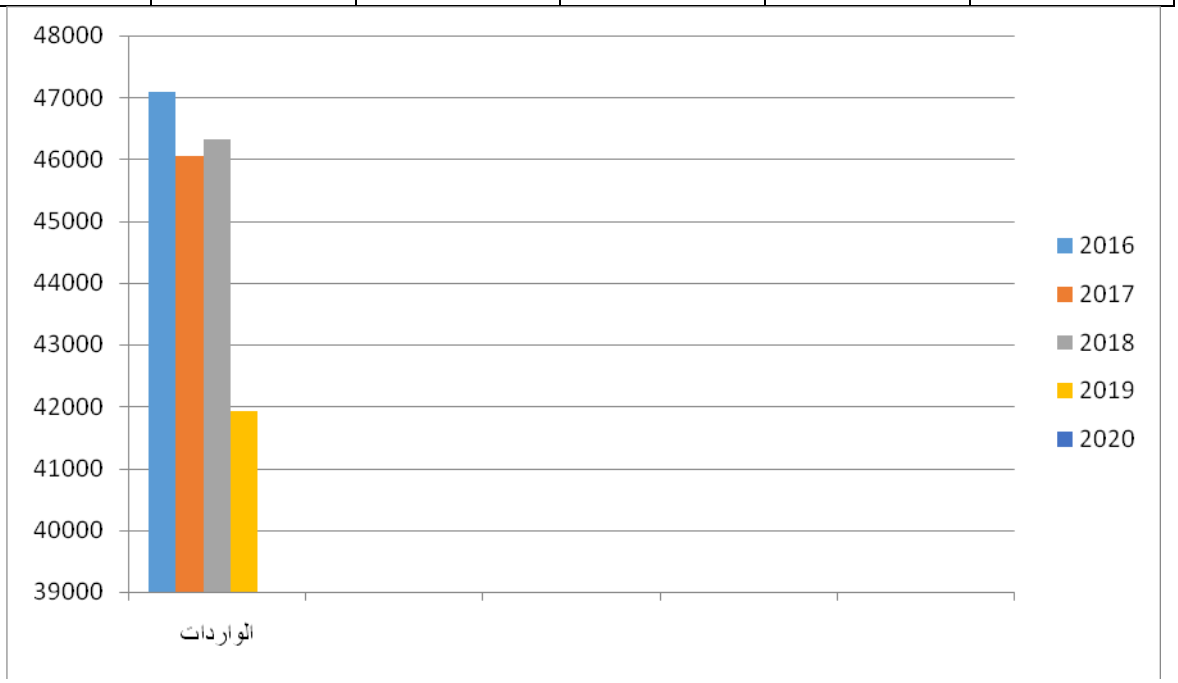

الملحق رقم:09

وحدات الإستخدام	2016	2017	2018	2019	2020
الموارد الغذائية	/	/	8573.58	8072.27	8094.91
الطاقة وزيوت التشحيم	/	/	1078.10	1436.23	915.35
المواد الخام	/	/	1900.25	2012.23	2299.42
المنتجات نصف المصنعة	/	/	10965.84	10297.52	7967.61
سلع التجهيزات الزراعية	/	/	564.86	457.70	205.94
سلع التجهيزات الصناعية	/	/	16485.96	13202.4	9157.73
سلع استهلاكية غير غذائية	/	/	6761.71	6455.77	5750.68

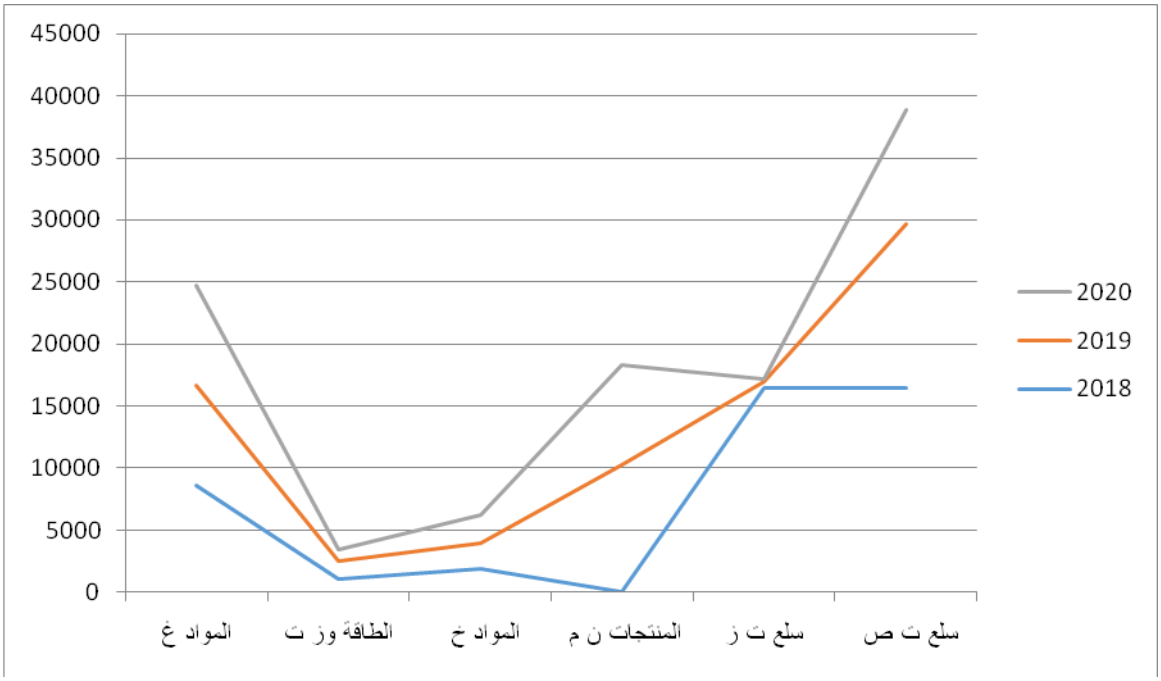

الملحق رقم :10

المنطقة الجغرافية	2016	2017	2018	2019	2020
أوروبا	/	/	25410	223900	16662.7
اسيا و أوقيانوسيا	/	/	24623	25781	11256.38
إفريقيا	/	/	1270	1340	1124.6
أمريكا الشمالية والجنوبية	/	/	5910	5630	5347.9

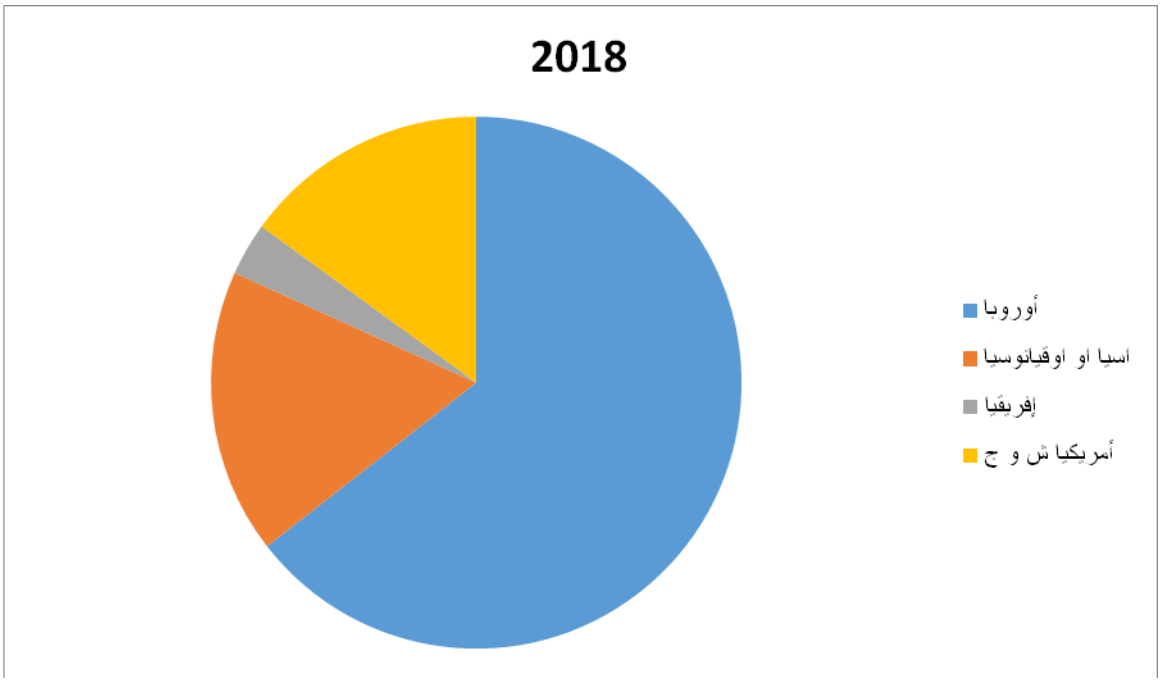
2018
أوروبا
اسيا او اوقيانوسيا
إفريقيا
أمريكيا ش و ج

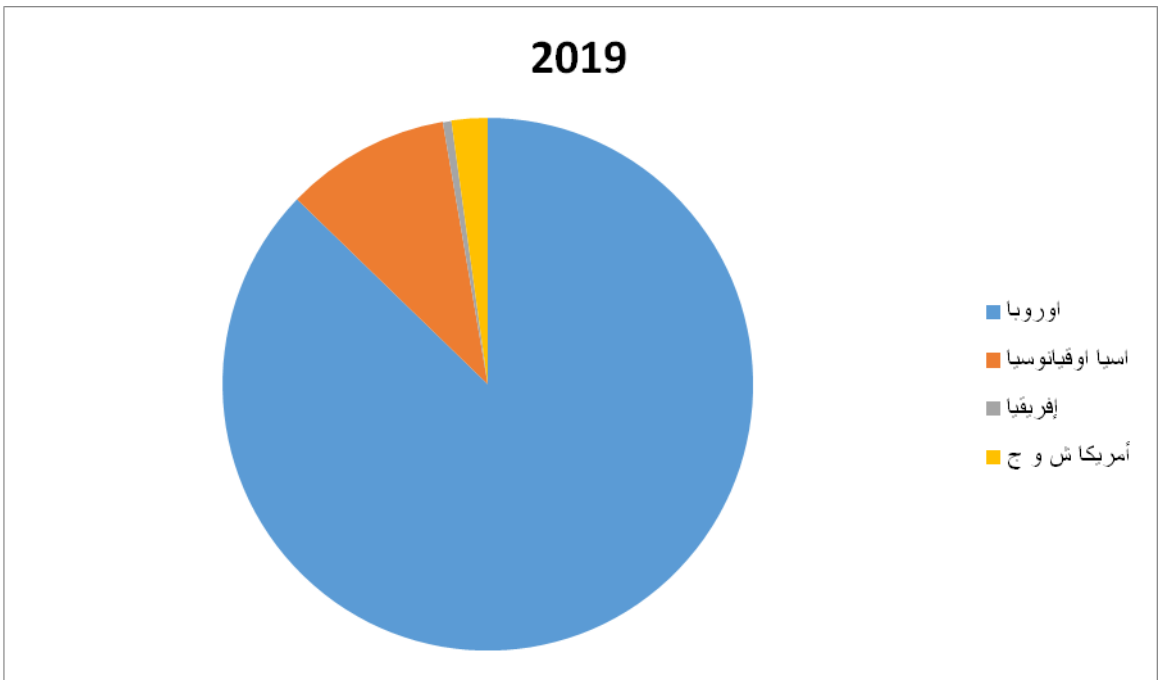
2019
اوروبا
اسيا اوقيانوسيا
إفريقيا
أمريكا ش و ج

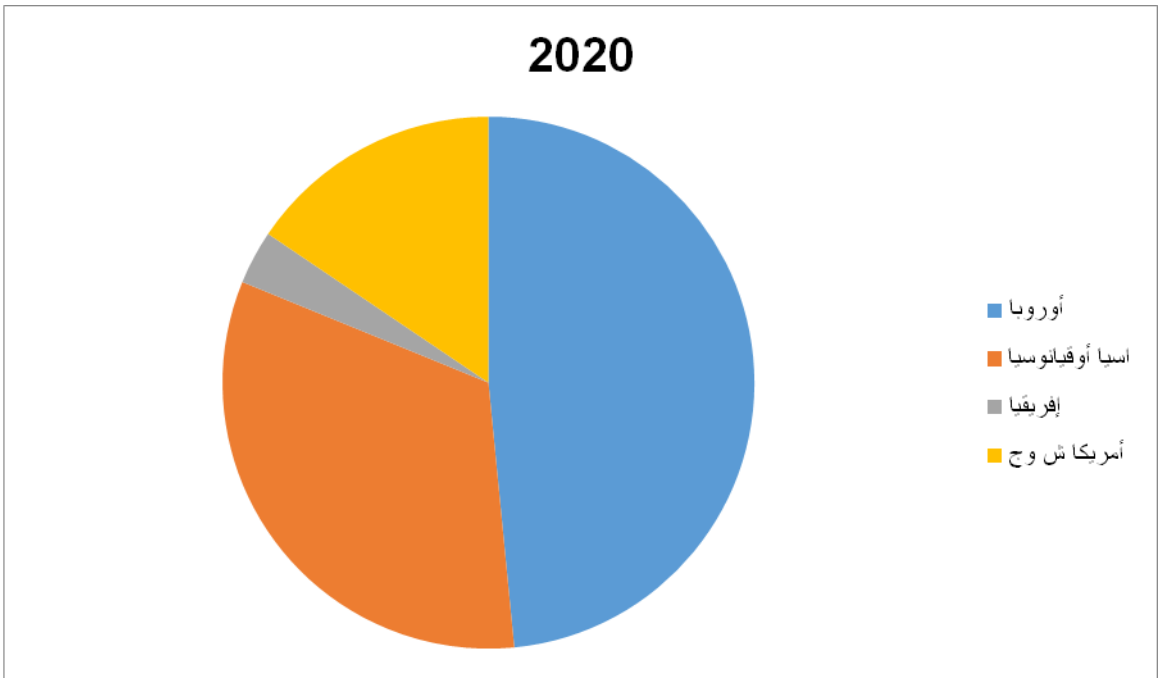

الملحق رقم :11

الدول	2019	2020
الصين	18.25	16.81
فرنسا	10.20	10.60
ايطاليا	8.13	7.05
ألمانيا	6.76	6.48
اسبانيا	6.11	4.3
بريطانيا	3.38	4.07

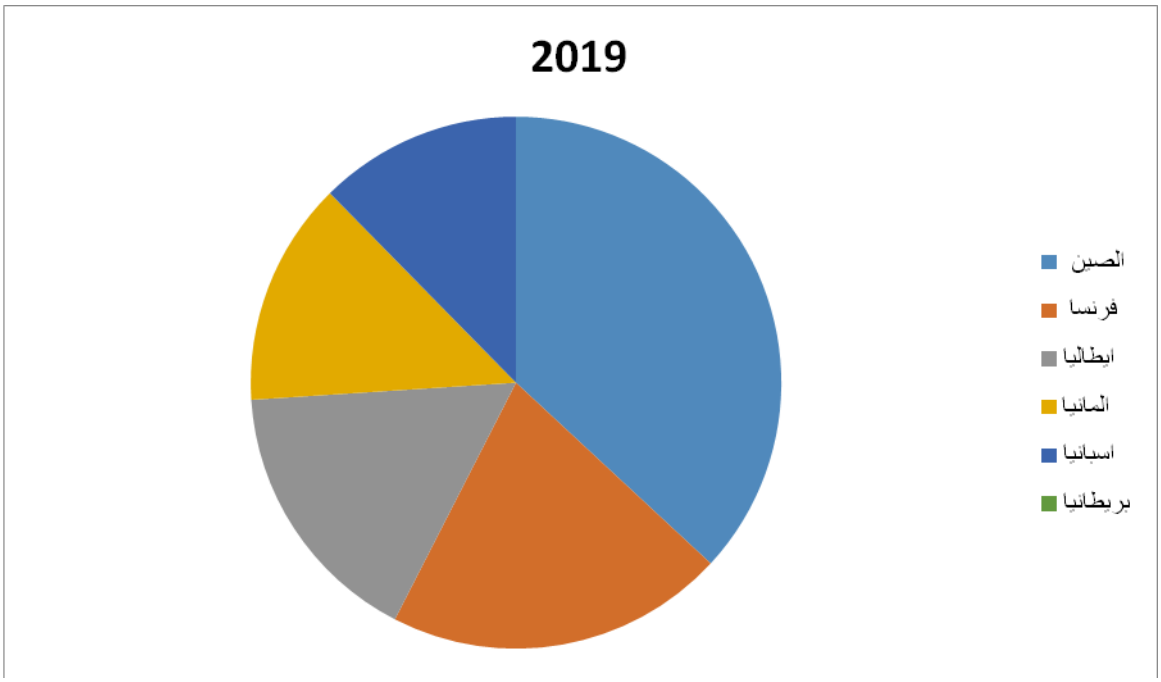
2019
الصين
فرنسا
ايطاليا
ألمانيا
اسبانيا
بريطانيا

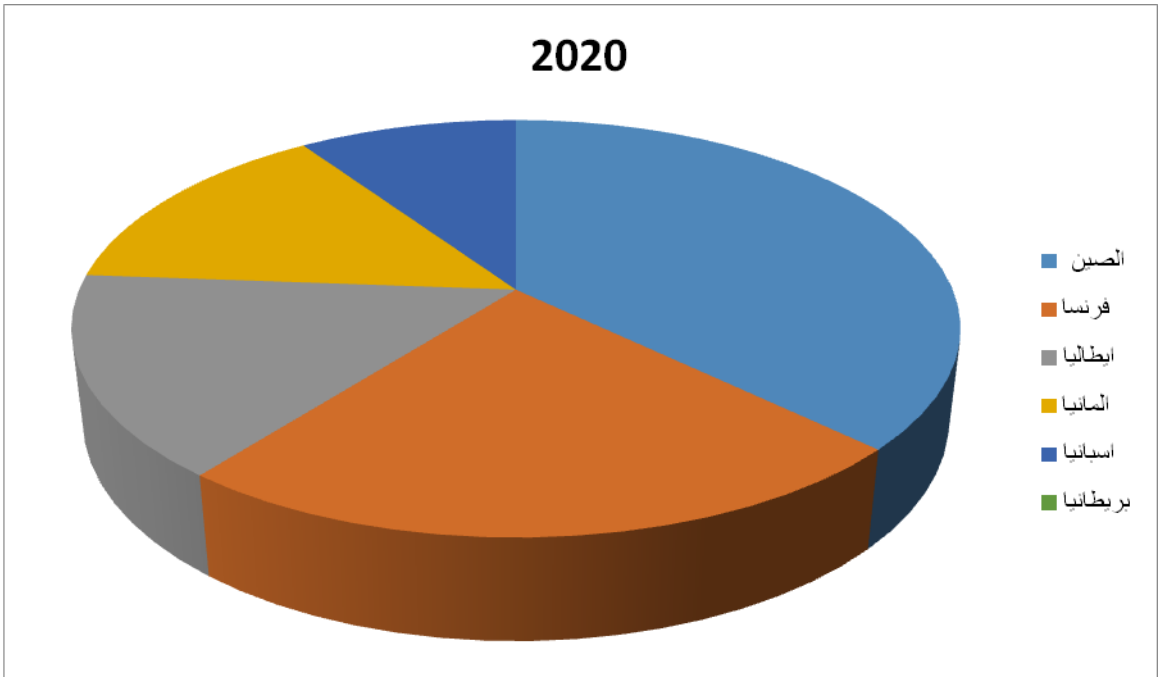
2020
الصين
فرنسا
ايطاليا
ألمانيا
اسبانيا
بريطانيا